جامعة الباحة
Al-Baha University

ردمك (النشر الإلكتروني): 1658-7472 المجلد: الثامن العدد: الثاني والثلاثون ديسمبر 2022

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

Academia.edu

Google Scholar

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

Email: buj@bu.edu.sa

https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

ردمك (النشر الإلكتروني): 1658-7472 المجلد الثامن العدد: 32 ديسمبر 2022

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الباحة
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية
تصدر عن جامعة الباحة
مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية، وخدمة البحث العلمي الأصيل وطنياً وعالمياً، وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

أ. د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني

نائب رئيس هيئة التحرير:

أ. د. محمد بن حسن زاهر الشهري

مدير التحرير:

د. يحيى بن صالح حسن دحامي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. د. فهد بن محمد الحارثي
أستاذ (عضو هيئة تحرير)

د. احمد بن محمد الفقيه
أستاذ مشارك (عضو هيئة التحرير)

د. عبد الله بن زاهر الثقفي
أستاذ مشارك (عضو هيئة التحرير)

ردمك النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

ص ب: 1988
هاتف: 00966 17 7274111/ 00966 17: 7250341
تحويلة: 1314
البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa
الموقع: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

المحتويات

التعريف بالمجلة...

هيئة التحرير لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية ....

المحتويات ....

درجة الوعي بالآثار المترتبة على استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي وسبل مواجهتها: دراسة وصفية مطبقة على عينة من الشباب السعودي في مدينة الرياض 630 – 657

نوره بنت شارع العتيبي

التناسب بين آيات غزوة بدر وغزوة أُحد 658 – 691

عبدالله بن محمد العسكر

عبد الرحمن بن سليمان ابن الغسيل ومروياته في صحيح البخاري دراسة تطبيقية 692 – 735

جميلة بنت منيع بن عنية الله الحربي

التوجيهات الربانية للصحابة الكرام من خلال سورة التوبة دراسةً موضوعيةً 736 – 761

حسن محمد علي آل أيوب عسيري

تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل (دراسة وتقويم) 762– 807

سعود بن علي بن عطية الخزمري الزهراني

الحيوان المؤذي بين الطبيعة الجِبِلِّية والنظرة الشرعية: قرود البابون أنموذجا 808– 826

1. سعيد بن أحمد العيدان الزهراني، 2. غانم بن محمد بن عبد الله الغامدي

المقولات المُرْسَلَة في القرآن الكريم، علاقتها بالشرائع السابقة، ودلالتها على الأحكام، (المعاملات، وأحكام الأسرة) دراسة تأصيلية، تطبيقية 827 – 882

وليد بن عبد المحسن بن أحمد العُمري

تقصي مشاكل الضغط الصوتي على الكلمات المركبة التي يُواجهها بعض الطلاب في الإتصال في جامعة الباحة بالمملكة العربية السعودية (انجليزي) 883 – 900

إبراهـيم عبد الله أحمد أبكـــر

عنوان البحث

تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل (دراسة وتقويم)

د. سعود بن علي بن عطية الخزمري الزهراني

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب بالمندق، جامعة الباحة

saatyyih@bu.edu.sa

Received: 9/6/2022 **Accepted**: 24/8/2022 **Published**: Vol. 8 Issue 32

الملخص:

يدرس هذا البحث "تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل (دراسة وتقويم)" الذي يهدف إلى الوقوف على تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه بعد دراستها ومناقشتها، معتمدًا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إجمالا إلى أنّ آراء سيبويه النحوية كانت راجحة على تعقيبات أبي حيان في ثمان مسائل، وأن تعقيبات أبي حيان كانت متجهة في ثلاث مسائل. وأثبت البحث أن تعقيبات أبي حيان هي بسبب اختلاف فهم كلام سيبويه وطرائق الاستدلال فيما بينهما.

الكلمات المفتاحية: تعقيبات – أبي حيان – آراء سيبويه-النحوية – التذييل.

Title of paper

Abu Hayyan's Grammatical Comments on Sibawayh's Views in the Book ‘Appendix and Complementation in explaining the Facilitation (*Al Tasshil*): a Study and Evaluation

Dr. Saud ibn Ali ibn Atiyyah Al-Khazmari Al-zahrani

Dept. of Arabic - Faculty of Science and Arts at Mandaq – Al-Baha University

Abstract:

This research studies "Abu Hayyan's Grammatical Comments on Sibawayh's Views in the Book ‘Appendix and Complementation in explaining the Facilitation (*Al Tasshil*), -Study and Evaluation- which aims to identify Abu Hayyan's grammatical comments based on review and argument through the descriptive-analytical approach.The research concluded in general to Sibawayh's grammatical views were preponderant On Abu Hayyan in eight issues, and that Abu Hayyan's comments were directed to three issues.The Research proved that the for Abu Hayyan’s comments were due to the different understanding of Sibawayh’s words and the methods of inference between

Keywords: Comments - Abi Hayyan - Sibawayh's views - Grammatical - Appendix

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم رسله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وبعد: فإنَّ لسيبويه عند النحويين مكانة عظمى ومنزلة عليا، فهو إمامهم بلا منازعة وكتابه دستورهم بلا مدافعة؛ لذا أجلّه أبو حيان أيما إجلال، وعظّمه أشد التعظيم[1]، فألزم نفسه ألا يقرئ أحدا إلا في كتاب سيبويه مع افتخاره بروايته للكتاب[2]، فكان يوالي فيه ويعادي، ولا يرضى أن يخطئه أحدٌ ما فضلا عن أن يعقّبه أو يخالفه، ولا أدل على ذلك من انحرافه عن شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من هو في علمه وفضله بسبب تخطئته لسيبويه[3]، ومن إغلاظه القول في ابن مالك حين رد على سيبويه واعترضه في بعض المسائل[4]، ومن تجهيله لقاضي قضاة مصر ابن دقيق العيد في علم النحو؛ لأنه نسب إلى كتاب سيبويه العجمة والنكادة[5].

مشكلة البحث:

تعظيم أبي حيان لسيبويه ومحبته وموالاته والمنافحة عنه لم يمنعه ذلك من التعقيب عليه في عدة مواضع، من هنا نشأت فكرة هذا البحث: "**تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتقويم**".

أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما المراد بالتعقيبات؟

2- ما تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه؟

3- ما تفسير تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه؟

4- ما أسباب تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه؟

5- ما موقف النحاة من تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه؟

الدراسات السابقة:

- بحث: "فهم نص سيبويه بين ابن مالك وأبي حيان" في مجلة جامعة أم القرى للباحث أ.د. بدر بن محمد الجابري.

أهمية البحث:

١-أنّ هذا البحث لم تتجه إليه أنظار الباحثين بالدراسة فيما أعلم.

٢-اعتماد البحث على عالمين جليلين مشهورين -كسيبويه وأبي حيان-.

٣-دراسة هذه التعقيبات توضح مكانة سيبويه وأبي حيان، وتبين منزلتهما.

أهداف البحث:

1- تحديد المراد بمصطلح التعقيبات.

2- الوقوف على تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه.

3- تفسير تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه.

4- استقصاء أسباب تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه.

5- مناقشة تعقيبات أبي حيان النحوية على آراء سيبويه.

مصطلحات البحث:

- **التعقيب**: قال الزمخشري: "وحقيقة التعقيب: إتباع العمل عملا"(6)، فيشمل المخالفة الضمنية للعالم أو الاستدراك عليه **دون قصد** مع تقديره وإجلاله.
- **التعقّب**: قال الزبيدي: "التعقّب: التتبّع"(7)، فيشمل المخالفة الصريحة للعالم أو الاعتراض عليه **قصدًا** من غير التزام بتقديره وإجلاله.

حدود البحث:

- **حدود زمنية**: من سيبويه إلى العصر الحديث. - **حدود موضوعية**: كتب النحو.

منهج البحث:

اعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم باستقراء الظاهرة -موضوع الدراسة-وصفها، ويحاول تفسيرها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج بادئا بذكر رأي سيبويه أولا ثم تعقيب أبي حيان ثانيًا ثم مناقشة المسألة بعد ذلك.

خطة البحث:

يقوم البحث على مقدمة وأربعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: ما يتعلق بالإعمال، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: عامل رفع المبتدأ والخبر.

المسألة الثانية: إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية.

المسألة الثالثة: إعمال (لات) عمل (ليس).

المبحث الثاني: ما يتعلق بالمنصوبات، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم النصب والإضمار في:" أزيدًا أخاه تضربه".

المسألة الثانية: توجيه نصب اسم العدد المضاف في قولهم: "مررت بهم خمستَهم" ونحوها.

المسألة الثالثة: مجيء الحال من النكرة.

المبحث الثالث: ما يتعلق بالمجرورات، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

المسألة الثانية: الجر على الجوار.

المسألة الثالثة: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

المبحث الرابع: ما يتعلق بالحذف والزيادة، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: نون الوقاية ونون الإعراب بين الحذف والإثبات.

المسألة الثانية: زيادة (كان) إذا اتَّصل بها ضمير.

إجراءات البحث

- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.
- توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات.
- توثيق الأحاديث النبوية.
- توثيق أقوال العرب وأمثالهم من المصادر المتخصصة.
- توثيق المسائل الخلافية في النحو من الكتب المعتمدة.

- التعليق على المسائل النحوية تعليقاً علمياً عند الحاجة إلى ذلك.
- توثيق الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها ما أمكن، وإلا فمن المصادر المعتمدة مع نسبتها إلى قائليها.
- ضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- التعريف بالكلمات الغريبة تعريفاً موجزاً.

المبحث الأول: ما يتعلق بالإعمال، وفيه ثلاث مسائل:

[المسألة الأولى]

عامل رفع المبتدأ والخبر

قال سيبويه: "فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل: أنّه في موضع منطلقٍ، إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء"[8]، وقال أيضًا: "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُالله منطلقٌ؛ ارتفع عبدُالله؛ لأنَّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلقُ؛ لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته"[9].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "والذي نذهبُ إليه ونختارُه، وهو الذي يقتضيه النظر، هو قول الكوفيين في أنَّ كلا منهما رافعٌ للآخر، وذلك أنَّ كلا منهما يقتضي الآخر، وما كان مقتضيا لشيء وليس بمستقل، فينبغي أنَّ يكون عاملا فيه"[10]، **وقال أيضًا:** "وإنما اخترنا مذهب الكوفيين؛ لأنَّه جارٍ على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو للفظ، ولم نجد إلا مبتدأ وخبرًا، ووجدناهما مرفوعين، وأمكن أنْ يُنسب العملُ لكلٍّ منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو متفق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاء على أن العامل لفظي، دون ادعاء ما لا يصح من أن يكون العامل معنويًا، كمن ذهب إلى أن العامل في المبتدأ بالابتداء، أو من ذهب إلى الإسناد، أو من ذهب إلى التعري من العوامل اللفظية، أو من ذهب إلى أنه التَّهَمُّم والاعتناء، أو من ذهب إلى أنه شبه بالفاعل، وهذه كلُّها معانٍ ليس ثَمَّ لفظٌ يدل عليها، والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع اتفاق، فيُحمل عليه هذا المختلف فيه"[11].

دراسة التعقيب:

اختلف النحاة في عامل رفع المبتدأ والخبر على قولين:

القول الأول: قول البصريين أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء إلا أنهم اختلفوا في رافع الخبر على ثلاثة آراء[12]:

- مذهب سيبويه أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والمبتدأ هو الذي رفع الخبر، وتبعه ابن مالك[13]، وابن هشام[14]، وعلل ابن مالك ترجيحه لرأي سيبويه بـ "سلامته مما يَرِدُ على غيره من موانع الصحة"[15].
- مذهب الأخفش أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء[16]، وتبعه أبو البقاء العكبري[17].
- مذهب أبي العباس المبرد أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ[18]، وتبعه ابن السراج[19].

وهذا القول الأول مردود عند أبي حيان بثلاثة أمور[20]:

1- أنَّ المبتدأ قد رفع فاعلا، نحو: القائم أبوه ضاحكٌ، فلو كان رافعًا للخبر؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر، وذلك لا نظير له.

ويجاب عنه بأن طلب المبتدأ للفاعل يغاير طلبه للخبر، فاختلف بذلك جهتا الطلب.

2- أن المبتدأ قد يكون اسمًا جامدًا، نحو (زيد)، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه.

ويجاب عنه بأن ذلك فيما كان من العوامل محمولا على الفعل ومشبها به، والمبتدأ ليس كذلك، فعمله متأصل في الخبر لطلبه له، كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له[21].

3- أن المبتدأ قد يكون ضميرًا، والضميرُ لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

ويجاب عنه بأنه لا يلزم ذلك؛ لأن المبتدأ يعمل بالأصالة ولا يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، فلا فرق بين الظاهر والمضمر والجامد والمشتق[22].

القول الثاني: قول الكوفيين أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ[23].

أما أبو حيان فأخذ بقول الكوفيين معللا ذلك بقوله: "وإنما اخترنا مذهب الكوفيين؛ لأنَّه جارٍ على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو للفظ، ولم نجد إلا مبتدأ وخبرًا، ووجدناهما مرفوعين، وأمكن أنْ يُنسب العملُ لكلٍّ منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو متفق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاء على أن العامل لفظي، دون ادعاء ما لا يصح من أن يكون العامل معنويًا، كمن ذهب إلى أن العامل في المبتدأ بالابتداء، أو من ذهب إلى الإسناد، أو من ذهب إلى التعري من العوامل اللفظية، أو من ذهب إلى أنه التَّهَمُّم والاعتناء، أو من ذهب إلى أنه شبه بالفاعل، وهذه كلُّها معانٍ ليس ثَمَّ لفظٌ يدل عليها، والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع اتفاق، فيُحمل عليه هذا المختلف فيه"[24].

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أنَّ الخبر لو كان رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية[25].

ثانيا: أن المبتدأ والخبر قد يُحذف أحدُهما ويبقى الآخر، فكيف يكون المحذوف عاملا في غيره وهو غير موجود.

ثالثا: أنَّ المبتدأ قد يرفع غير الخبر، والخبر قد يرفع غير المبتدأ، في نحو قولهم: القائمُ أبوه ضاحكٌ أخوه، فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون إتباع.

لذلك يرى الباحث أن قول سيبويه هو القول الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من اعتراضات، وإن كان الخلاف في هذه المسألة خلافًا لفظيًّا ليس فيه فائدة كما قال ذلك أبو حيان نفسه في معرض حديثه عن عامل الاستثناء: "ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر..." [26].

[المسألة الثانية]

إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية

قال سيبويه:" وأما (إنْ) فتكون للمجازاة، وتكون أن يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين، كما قال الله عز وجل: {إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[27]، {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ}[28]، وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله جل ذكره: {وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ۝١٦٧ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ}[29]، وهذه إنَّ محذوفةٌ، وتكون في معنى ما، قال الله عز وجل: {إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[30]، أي: ما الكافرون إلا في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنَّما، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ"[31].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسماع: أما القياس فإنها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال، وأما السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها: (إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَك)، و(إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية)، بنصب نافعك وضارك وخيرًا، حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابيًا يقول: (إن قائمًا)، فأنكرها عليه، وظن الكسائي أنها (إن) المشددة وقعت على (قائم)، قال: فاستثبته، فإذا هو يريد: إن أنا قائمًا، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون، كما قال جل وعز {لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي}[32]"[33].

دراسة التعقيب:

اختلف النحويون في إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه[34] وأكثر البصريين[35] والفراء[36] أنَّه لا يجوز إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية؛ لأنَّ (إنْ) حرف نفي تدخل على المبتدأ وخبره فلا تغير فيه شيئا، كما أنَّ القياس في (ما) أنها لا تعمل؛ لعدم اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، ومعلوم أنَّ الحرف غير المختص لا يعمل.

القول الثاني: قول الكوفيين –خلا الفراء–[37]، والمبرد[38] وابن السراج[39]جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية، فتدخل على الجملة الاسمية وترفع المبتدأ وتنصب الخبر، بشرطين: أن يكون الخبر مقدما، وأن يكون الخبر منفيا، ووافقهم ابن جني[40]، وابن مالك[41].

أما أبو حيان فأخذ برأي الكوفيين، واستدل على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقول العرب: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية"، وقول الشاعر:

إنِ المرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[42]

وأما القياس فإنها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال.

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو حيان في تعقيبه؛ لما يلي:

أولا: أن السماع يؤيده.

ثانيا: أن قياس (إنْ) على (ما) قياس صحيح، فـ(إنْ) مشابهة لـ(ما) في المعنى والعمل.

لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه معارض بالسماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنه يعتذر لسيبويه أن هذه اللغة لم تبلغه أو أنه كان يراها ضعيفة لا يقاس عليها.

[المسألة الثالثة]

إعمال (لات) عمل (ليس)

قال سيبويه: "وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بـ (لَيْسَ) إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها (لاتَ) في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون (لاتَ) إلَّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعا، وتَنْصِبُ الحين؛ لأنّه مفعول به ...، وزعموا أنّ بعضَهم قرأ: {وَلَاتَ حِينُ مناَص}[43] وهي قليلة"[44].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "فقول سيبويه: (كما شبهوا بليس لات في بعض المواضع) ظاهر في أنَّها لا يلزمها الإعمال دائماً، بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنَّه يشير إلى أنَّها جاء بعدها غير ما ذكر، وقوله "وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين"، نص على أنها لا تعمل عمل (ليس) في غير الحين، وظاهر في اختصاصها بلفظه...، وقول سيبويه (تضمر فيها مرفوعاً) لا يريد الإضمار حقيقة؛ لأنَّ الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع

معها، وسماه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويبين أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: (وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا: قومك لأتوا منطلقين)، فهذا كله نص على أنه يريد بالإضمار الحذف، وقوله (وتنصب الحين لأنه مفعول به) أي: مشبه بما شبه بالمفعول به؛ لأن لات شبهت بليس، وليس شبهت بضرب، ومنصوب ضرب هو المفعول به حقيقة...، الأولى عندي أن (لات) لا تعمل شيئاً، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنَّها كما ذكرنا لا يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ونحن نقول في قراءة {وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به, وإن {وحِينَ مَنَاصٍ} انتصب خبراً: لا يخلو هذا الاسم المدَّعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمراً, أو يكون محذوفاً لا جائز أن يكون مضمراً في (لات)؛ لأنَّ الحروف لا يضمر فيها، ولا جائز محذوفاً لأنها عندهم أجريت مجرى (ليس)، في العمل و(ليس) هي الأصل, واسم (ليس) لا يجوز حذفه, فكذلك اسم (لات) لا يجوز حذفه إذ لو جاز حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل, و(لات) على زعم من أعملها مقصورة في إعمالها على الحين, بخلاف (ليس) فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجز حذف اسم (ليس)؛ لأنَّها مشبهة في عملها بالفعل المتعدي إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر, كما أن الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعها مشبه بالفاعل, ومنصوبها مشبه بالمفعول, فكما أن الفاعل لا يحذف وحده, فكذلك اسمها لا يحذف. وهذا الذي اخترناه من أن (لات) لا تعمل شيئاً هو مروي عن الأخفش"[45].

دراسة التعقيب:

اختلف النحويون في عمل (لات) على أقوال كثيرة، أهمها:

القول الأول: مذهب سيبويه واختاره الأخفش في معانيه[46]، والفراء[47]، والزمخشري[48]، وأبو البركات الأنباري[49]، وابن مالك[50]، أنها تعمل عمل (ليس) بشرطين:

1- أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان.

2- أن يُحذف اسمها أو خبرها، والغالب حذف الاسم.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، برفع الحين ونصبه، أما النصب فعلى حذف الاسم وإبقاء الخبر، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص لهم، والرفع على إبقاء الاسم وحذف الخبر، والتقدير: ولات حينُ مناصٍ حينًا لهم.

وهذا القول مردود عند أبي حيان؛ لعدم السماع عن العرب فيها، ولأنها لا تشبه ليس، فليس لا يحذف منها اسمها.

والقول الآخر: مذهب الأخفش في غير المعاني وهو أنَّ (لات) لا تعمل شيئا [51].

أما أبو حيان فأخذ برأي الأخفش؛ لأنَّ (لات) ليست بفعل، فإن كان الاسم الذي بعدها مرفوعا فهو مبتدأ؛ لأنَّه لم يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين[52]، ولأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حُذف اسم (لات) لكانوا قد فعلوا في الفرع ما لم يفعلوا في الأصل.

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أنَّ إعمال (لات) عمل (ليس) موافق للقراءتين في قوله تعالى: {وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}.

ثانيا: أنَّ الفرع قد يكون أكثر تصرفا واستعمالا من الأصل.

لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه مؤيد بالسماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ مع أن سيبويه لم يطلق إعمالها حيث قال: "وكما أن لات إذا لم تُعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"[53].

المبحث الثاني: ما يتعلق بالمنصوبات، وفيه ثلاث مسائل:

[المسألة الأولى]

حكم النصب والإضمار في:" أزيدًا أخاه تضربه"

قال سيبويه: "وتقول: (أعبدُ الله أخوه تضربه)، كما تقول: (أأنت زيد ضربته)، لأن الاسم هاهنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء، وإن نصبته على قولك: (زيدًا تضربه) قلت: (أزيدا أخاه تضربه)، لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره، ومن قال: (زيدا ضربته)، قال: (أزيدا أخاه تضربه)، فإنما نصب (زيدا)؛ لأن ألف الاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوب"[54].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "وهذه المسألة ليس نصب زيد فيها سماعا عن العرب، وإنما هي مسألة قياسية، والقياس يقتضي منع النصب في (زيد)؛ لأنه إن نصب لزم أحد الأمرين، وكلاهما ممتنع:

أحدهما: أن يكون (ضربته) قد فسر فعلين، أحدهما ناصب للسببي، وهو الأخ، والآخر ناصب لزيد، ولا يجوز ذلك؛ لأنه _كما تقرر_ لا يفسر إلا ما يعمل، فلو لم يشتغل (ضربت) بضمير الأخ لنصب الأخ، وإذا نصب الأخ لم يكن لينصب زيدا؛ لأنه لا يتعدى إليه، بل يجب أن يقول: زيد أخاه ضربت.

والأمر الثاني: أن يكون (ضربته) مفسرا للفعل المحذوف العامل في الأخ، ويكون هذا الفعل المحذوف قد فسر الفعل الناصب لزيد، والمحذوف لا يفسر المحذوف؛ لأنه إنما حذف لدلالة المثبت عليه، ولا يحذف لدلالة محذوف؛ لأن المحذوف عدم، والعدم لا دلالة له"[55].

دراسة التعقيب:

من مسائلِ باب الاشتغال، مسألة تفسيرِ عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملًا فيما قبلَه، إن كان من سببِه، وكان المشغول مسنَدًا إلى غير ضميرهما نحو: (أزيدًا أخاه تضربُه؟).

وهذه المسألة اختلف فيها النحويون على قولين:

القول الأول: قول بعض القدماء منع نصب زيد، فلا يجوز فيه النصب على الاشتغال؛ لأن المفسَّرُ لا يكون مفسِّرًا، وتفسير المفسّر تعسُّفٌ وتعقيد[56].

واعتراض أصحاب هذا القول لا يخلو من أحد أمرين:

الأمر الأول: أنْ يكون الناصبُ المضمرُ لـ(زيدًا) و(أخاه) في (أزيدًا أخاه تضربُه؟) فعلًا واحدًا، والتقدير: (أتضرب زيدًا تضرب أخاه تضربه)، وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ زيدًا ليس بمضروب، إنَّما المضروبُ أخوه، ولا يجوز أنْ يُضمَرَ لـ(زيد) الضربُ، كما يُضمَرُ للأخ، وفي هذا تعسّف وتعقيد. وهذا الأمر جعل بعض القدماء يمنعون نصبهما.

والأمر الآخر: أنْ يكون الناصب المضمر لـ(زيدًا) و(أخاه) فعلين مختلفين، فالفعل المتأخِّر (تضربُه) فسَّر فعلين: فعل نصب (أخاه)، وفعل نصب (زيدًا) حيث فُهِم منه معناهما، والتقديرُ: (أأهنْتَ زيدًا تضربُ أخاه تضربُه)، وبهذا يستقيم المعنى وليس في الكلام تعسف ولا تعقيد، وهذا الأمر هو الذي قصده أصحاب القول الثاني[57].

القول الثاني: قول سيبويه والأخفش جوازُ النصب في (أزيدًا أخاه تضربُه؟) على الاشتغال، قياسًا على (زيدًا ضربتُه)[58]، واختار هذا القول السيرافي، وابن مالك[59].

وأما أبو حيان فأخذ بالقول الأول ورد على القول الثاني معتمدا على أمرين:

الأول: عدم ورود السماع في هذه المسألة.

والثاني: أنَّ القياس يقتضي منع النصب ذاكرا مضمون اعتراض أصحاب القول الثاني.

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أن المسألة فيها سماع عن العرب وإن لم ينص سيبويه عليه؛ لأنّ من منهج سيبويه في كتابه أنّه إذا مثّل على شيء فإنما هو تمثيل قائم على سماع عن العرب، ويدل على ذلك تصريحه بعد التمثيل في أكثر من موضع بقوله: (فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام) [60]، (وهذا تمثيل ولا يتكلم به) [61]، (فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به) [62].

ثانيا: أنّ أبا حيان لم يخرج عن اعتراض بعض القدماء، فيجاب عنه بما ذُكر سابقا؛ لذا قال ناظرُ الجيش عن إبطالِ أبي حيان لقياسِ سيبويه والأخفش: «ثم إنَّه أفسدَ القياسَ بما لم أتحقّق أنَّه مُفسِدٌ»[63].

لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه مؤيد بالسماع الوارد عن العرب.

[المسألة الثانية]

توجيه نصب اسم العدد المضاف في قولهم: "مررت بهم خمستَهم" ونحوها

قال سيبويه: "هذا باب ما جُعل من الأسماءِ مصدرًا كالمضافِ في البابِ الذي يليه، وذلك قولك: مررتُ به وَحْدَه، ومررتُ بهم وحدَهم، ومررتُ برجل وحدَه، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العشرة، وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب (ثلاثتَهم) فكأنَّه يقولُ: مررتُ بهؤلاء فقط، لم أجاوز هؤلاء، كما أنَّه إذا قال: (وحدَه) فإنَّما يريد: مررتُ به فقط لم أجاوزه، وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جرا فجرا، وإن كان نصبا فنصبا، وإن كان رفعا فرفعا، وزعم الخليل أنَّ الذين يُجرونه فكأنَّهم يريدون أنْ يّعُمُّوا، كقولك: مررتُ بهم كلِّهم، أي لم أَدَعْ منهم أحدًا، وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّل نصب وحدَه وخمستَهم، أنَّه كقولك: أفردتهم إفرادا، فهذا تمثيل، ولكنَّه لم يُستعمل في الكلام"[64]، **ويقول أيضًا:** "وزعم يونس أنّ (وَحدَه) بمنزلة (عِنْدَه)، وأنّ (خَمْستَهم) و(الجمّاءَ الغفيرَ) و(قَضَّهم)، كقولك: (جميعاً) و(عامَّة)، وكذلك: (طُرًّا وقاطبَةً) بمنزلة (وحدَه)، وجَعل المضاف بمنزلة كلّمتُه فاَهُ إلى فِيَّ، وليس مثلَه؛ لأنّ الآخِرَ هو الأوّل عند يونس في المسألة الأولى، وفاه إلى فيّ ههنا غيرُ الأوّلِ، وأمّا طُرّا وقاطبةً فَأَشْبَهُ بذلك، لأنه جيِّدٌ أن يكون حالاً غيرُ المصدرِ نكرةً، والذى نأْخُذُ به الأوَلُ"[65].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "ومذهب سيبويه فيه كمذهبه في (وحده) من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنك قلت: مخمسا لهم، فوضع خمسة موضع خمس الذي هو مصدر خمسة القوم خمسا، وخمسا موضوع موضع مخمس، وذهب يونس إلى أنها صفة في الأصل، فتكون حالا بنفسها، ورد بأنه لا يكون صفه إلا نكرة، وذهب المبرد إلى أنه تقدر هنا لفظ الخمسة فعلا، تقول: مررت بالقوم فخَمَسْتُهم. وهذا تكلف لم ينطق به، وذهب غيرهم إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، كما ذهب إليه في مررت بزيد وحده، والدليل على صحة هذا المذهب ما روى الكسائي أنّ العرب تقول: القوم خمستُهم وخمستَهم، وكذلك عشرتُهم وعشرتَهم، فمن رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبَ نصب على الظرف، فكونهم جعلوه في موضع الخبر دليل علي أنه ليس بحال؛ لأن قولك زيد جالسا لا يجوز"[66]، **وقال أبو حيان أيضًا:** "قال الكسائي: العرب تقول: القوم خمستُهم وخمستَهم، وكذلك عشرتُهم وعشرتَهم، من رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبها ذهب بها مذهب وحدهم، ولم يقل وحدَه إلا بالنصب في هؤلاء الأمكنة، وقال

سيبويه: مررت بالقوم خمستِهم وخمستَهم، خمستِهم تقديره: كلِّهم، لم أدع منهم أحدا إلا مررتُ به، وخمستَهم تقديره: وحدَهم، مررت بهم إفرادا أفردتهم بالمرور دون غيرهم. انتهى، وعلى ما قدره سيبويه لا يصلح أن يكون (خمستهم) خبرا، سواء أكان بمعنى كلّهم أم بمعنى وحدَهم على مذهب سيبويه في وحدَهم، من جهة أنه لا يصح أن تقول: زيدٌ وحده، وقد نقلوا أن العرب قالت: زيدٌ وحدَه، والقوم خمستهم بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأي سيبويه أو غيره"(67).

دراسة التعقيب:

اختلف النحاة في مسألة توجيه نصب (خمستَهم) ونحوها في لغة الحجازيين على أقوال:

القول الأول: قول الخليل وسيبويه أنّها منصوبة على الحال مؤولة بنكرة، كنصب (وحدَه)، فـ(خمستَهم) اسم موضوع موضع المصدر الذي وضع موضع الحال والتقدير: مُخمّسًا لهم، فوضع (خَمْسة) موضع (خَمْس) مصدر (خَمَسْتُ القوم)، و(خَمْس) موضع (مُخَمِس) (68)، وهذا القول معزوّ إلى البصريين(69).

وهذا مردود عند أبي حيان بما رد فيه على توجيه نصب (وحدَه) على الحال بأنه مصدر، والمصادر الموضوعة موضع الحال لا تتصرف، وهذا يتصرف(70).

وسيبويه لم يقل إنه مصدر فيلزمه أبو حيان بما قال، بل هو عنده اسم جرى مجرى المصدر في الحدث لا التصرف، فلا يلزم ما جرى مجرى المصدر أن يشبه المصدر في كل شيء .

والقول الثاني: قول يونس أنها صفة في الأصل؛ فتكون حالاً مبيّنة(71)، وهذا مردود عند سيبويه وأبي حيان بأن الحال لا تكون إلا نكرة(72).

والقول الثالث: قول المبرّد أنها منصوبة على تقدير فعل من لفظ العدد فتقول في مررت بالقوم خَمْستَهم أي: مررت بالقوم فخَمَسْتُهم خَمْستَهم(73)، وهذا مردود عند أبي حيان؛ إذ فيه تكلف لم ينطق به العرب(74)، والمبرد في المقتضب لا يخرج كلامه عن مضمون كلام سيبويه، حيث قال: "والمعنى مختلف لأنك إذا قلت: مررت بالقوم خمستَهم – فمعناه: بهؤلاء تخميسا؛ كقولك: مررت به وحدَه؛ أي: لم أخلط معه أحدا فكذلك قولك في الجماعة إنما هو خصصتهم"(75). ويبدو أنّ أبا حيان فهم من (خصصتهم) أنه يقصد تقدير الإعراب ولكنه يقصد تفسير المعنى كما هو ظاهر في نصه.

والقول الرابع: قول بعضهم أنها منصوبة على الظرفية، وهذا القول معزو إلى الكوفيين(76).

وأما أبو حيان فأخذ بالقول الرابع قائلا: "فوجب قبوله وإن خالف رأي سيبويه أو غيره"(77)، واستدل على ذلك بما يلي:

الأول: بالسماع الوارد عن العرب أنهم قالوا: (زيدٌ وحدَه)، و(القومُ خمستهم) برفع (خمستهم) ونصبه، فلا يصح في (خمستَهم) تقديرها بـ"وحدهم" أي "إفرادًا"؛ لعدم صحة معنى الحالية فيها واستقامته، مما يبطل ما ذهب إليه سيبويه من إعرابها حالا، فضلا عن أنّ معنى الظرفية فيها مطرد بخلاف الحالية، فقد ورد عن العرب أنهم قالوا: (جلسا على وحْدَيهِما)، فيكون معنى (مررتُ به وحدَه) أي: مررتُ به على حيالِه، ثمَّ حُذِف حرفُ الجرِّ فنُصِب على الظَّرف، ويجري (وحدَه) في (زيدٌ وحدَه) مجرى (عنده)، أي: زيدٌ في موضع التفرد، وكذلك الأمر في (القوم خمستهم).

الثاني: بالقياس، فكما لا يصح أن يأتي الحال قبل تمام الكلام، فلا يقال: (زيدٌ واقفًا) ولا (عمرو جالسًا)، كذلك لا يصح أن يعرب (وحده) ولا (خمستهم) في (زيدٌ وحده)، و(القوم خمستهم) حالا.

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أن السماع الوارد عن العرب في (زيد وحدَه) و(القوم خمستهم) هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

ثانيا: أنّه لا يصح الإخبار بـ(وحده)؛ لأنه اسم جرى مجري المصدر، ولو صحّ الأخبار به للزم رفعه، ولا يرتفع أبدا[78].

ثالثا: أن حذف حرف الجر لا يقاس عليه فضلا عن أن ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفا بقياس[79].

رابعا: ما منعه أبو حيان من أن يقال: (زيد واقفا) و(عمرو جالسا) قد أجازه في موضع آخر على قلة، واستدل له بقراءة علي رضي الله عنه: {ونحن عصبةً} بنصب عصبة، وبقول العرب: (زيد قائمًا)، و(حكمك مسمطًا)[80]؛ لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه هو الأقوى والأسلم من الاعتراضات.

[المسألة الثالثة]

مجيء الحال من النكرة

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله:

وذلك قولك هذا قائما رجل، وفيها قائمًا رجلٌ، لَمَّا لم يجز أنْ تُوصف الصفة بالاسم، وقَبُح أنْ تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبُح: مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده ...، وحُمل هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام، فرارا من القبح"[81]

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "وزعم بعض أصحابنا أنه إذا لم يقبح أن يكون وصفا للنكرة فالانتصاب على الحال ضعيف جدا، نحو قول الشاعر: وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ ... فَيُنْسَبَ إِلَّا الزِبْرِقَانُ لَهُ أَبُ[82]

انتهى، وليس كما زعم"[83].

دراسة التعقيب:

نقل أبو حيان الخلاف في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه أن مجيء الحال من النكرة قبيح إلا بمسوغ، وتبعه المبرد(84)، والزمخشري(85)، وابن مالك(86)، وغيرهم(87)، واحتجوا على ذلك بأمور منها:

1- أنَّ الحال تشبه الخبر، لذا التزموا أن يكون صاحبها معرفة كالمبتدأ؛ لأنها حكم عليه، والحكم على المجهول لا يفيد، وكما جاز أن يكون المبتدأ نكرة إذا أفاد، فكذلك صاحب الحال يجوز أن يكون نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الغالب إلا بمسوغ.

2- أنَّ الحال لو كانت مماثلة لصاحبها في التعريف والتنكير؛ لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت، فالتزموا التخالف بينهما، لتنفي عن السامع توهم كون الحال صفة.

وهذا القول مردود عند أبي حيان لمجيء السماع في ذلك.

القول الثاني: رأي يونس والخليل جواز مجيء الحال من النكرة مطلقا(88)، وتبعهم الجرمي(89)، وابن الطراوة(90).

أما أبو حيان فأخذ بقول يونس والخليل حيث قال: "والقياسُ قولُ يونس والخليل"(91)، واحتج بالمسموع عن العرب، كقولهم: به داءٌ مخالِطَه(92)، وقولهم: مررت بماءٍ قِعدةَ رجلٍ، وقولهم: عليه مائةٌ بيضا(93).

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أن مجيء الحال من النكرة بمسوغ أكثر من مجيئها من غير مسوغ.

ثانيا: أن ما استدل به أبو حيان من أقوال العرب تحتمل وجوها إعرابية أخرى، وقد بين شيئا منها سيبويه حيث قال: "وعليه مائةٌ عينا؛ والرفعُ الوجه، وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجر الوجهُ"(94)، والدليل إذا دخله الاحتمال الراجح سقط به الاستدلال؛ لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه مؤيد بالسماع الكثير بخلاف غيره.

المبحث الثالث: ما يتعلق بالمجرورات، وفيه ثلاث مسائل:

[المسألة الأولى]

مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان

قال سيبويه: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِن مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: مِن فلان إلى فلان"(95).

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه: منع ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء"[96].

دراسة التعقيب:

لا خلاف بين النحويين في جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان، إنما الخلاف في استعمالها في ابتداء الغاية في الزمان، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين على قولين:

القول الأول: قول سيبويه والبصريين أنَّه لا يجوز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

واحتجوا بأنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مذ) في الزمان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة، واختار هذا الرأي أبو البركات الأنباري[97]، وابن يعيش[98]، وابن عصفور[99]، وغيرهم[100]، وهذا القول مردود عند أبي حيان؛ لكثرة السماع الوارد في استعمالها لابتداء الغاية.

والقول الثاني: قول الكوفيين أنه يجوز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، واختار هذا الرأي الزجاج[101]، والجرجاني[102]، وابن مالك[103].

واحتجوا على ذلك بما جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: {لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ}[104]، وقال سبحانه: {إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ}[105]، ومنه قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– "مثلُكم ومثلُ اليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمّالا فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال مَن يعمل لي مِن نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت النصارى مِن نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال ومَن يعملُ لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرّتين"[106]، فاستعمل (من) في هذا الحديث لابتداء الغاية في الزمان أربع مرات، ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[107]

أما أبو حيان فأخذ برأي الكوفيين، لكثرة السماع عليه نثرا ونظما.

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو حيان في تعقيبه؛ لما يلي:

أولا: كثرة السماع في ذلك نثرا ونظما، فقد ورد في القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة.

ثانيا: الأصل في الكلام عدم التأويل؛ لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه معارض بالسماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنه يعتذر لسيبويه أن هذه اللغة لم تبلغه أو أنه كان يراها ضعيفة لا يقاس عليها.

[المسألة الثانية]

الجر على الجوار

قال سيبويه: "وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه"[108].

وقال أيضًا: " وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم، وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ...، وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا، وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: هذا جحر ضب متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب. وقال العجاج:

كَأَنَّ نَسجَ العَنْكَبُوتَ الْمُرْمَلِ[109]

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى"[110].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "فإن ثنّيت (الجحر) وأفردت (الضب) فليس في الصفة إلا الرفع، فتقول: (هذان جحرا ضبٍّ خربان)، بالرفع، ولا يجوز أن تقول: (خربين).

وأجاز سيبويه الخفض على الجوار في هذه المسألة، وكأنَّه اتكل في ذلك على فهم المعنى، وأنشد شاهدًا على ذلك قول الراجز: كَأَنَّ نَسجَ العَنْكَبُوتَ الْمُرْمَلِ

ووجه الاستدلال أنَّ العنكبوت مؤنث، والمرمل مذكر لأنه وصفٌ للنسج، فلما يشتركا في النسج كما لم يشتركا في التثنية. ولا حجة في هذا؛ لأن العنكبوت أيضا تذكّر، نُقل ذلك عن العرب، وأنشدوا:

عَلَى هَطّالِهِم مِنْهُم بُيُوتٌ   كَأنّ العَنْكَبُوتَ هو ابتناها[111]

وعلى تسليم أنها في البيت الذي أنشد مؤنثة فإنه تأنيث ليس بعلامة؛ إذ ليس مؤنثا بتاء التأنيث ولا بالألف المقصورة ولا الممدودة فأشبه التذكير إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر في التثنية"[112]، **وقال أيضًا:** "وينبغي أنّ مسألة التثنية التي قدّمناها لا تجوز؛ لأنّ ما ورد من ذلك إنّما هو خارج عن القياس، فلا يتعدّى فيه السماع...، لأنّ الجوار

لم يُسمع إلا في التوحيد خاصة، وقياس سيبويه في التثنية أن يُجيز ذلك في الجمع...، والمسموع في الاتباع على الجوار في الخفض، إنما هو في النعت"[113].

دراسة التعقيب:

الأصل في النعت أنه يتبع منعوته في الإعراب، ولكنه ورد عن بعض العرب قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، بجر (خرب)؛ لمجاورته (ضب) وحقه الرفع؛ لأنه صفة لـ (جحر) لا لـ (ضبّ).

واختلف النحويون في جواز اقتياسه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول الخليل وهو جواز القياس عليه بشرط إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فيقال: هذا جحر ضبٍّ متهدّمٍ، وهذه جِحَرة ضبابٍ خربةٍ، ولا يقال: هذان جحرا ضب خربين[114].

وهذا القول مردود عند أبي حيان؛ لأنه لم يسمع منه إلا الإفراد؛ فلا يقاس على غيره.

والقول الثاني: قول سيبويه وهو جواز القياس عليه من غير اشتراط استواء المتجاورين، مستدلا بقول العجاج:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتَ الْمُرْمَلِ

فالنسج مذكّر، والعنكبوت مؤنث، فلم يشتركا في التأنيث كما لم يشتركا في التثنية. وتبعه الأخفش[115]، والمبرد[116]،وابن مالك[117]، وغيرهم[118].

وهذا القول مردود عند أبي حيان أيضا؛ لأنه لم يسمع منه إلا الإفراد؛ فلا يقاس على غيره.

والقول الثالث: قول الفراء وهو جواز القياس عليه في الإفراد (التوحيد) خاصة، فلا يقاس عليه في التثنية ولا في الجمع؛ لأنه لم يسمع ذلك فيهما[119].

وأما أبو حيان فأخذ بقول الفراء معتمدا على عدم مجيء السماع في التثنية والجمع في الجر على الجوار، وأنّ ما استدل به سيبويه لا حجة فيه؛ لأنّ (العنكبوت) ورد أيضا عن العرب مذكّرًا فضلا عن أنه لو سُلّم بتأنيثه فإن تأنيثه غير حقيقي، فلا يعتد به، وصار أشبه بالمذكر.

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أن المسألة فيها سماع عن العرب وإن لم ينص سيبويه عليه، كما هو معروف في منهجه.

ثانيا: أنّ عدم مراعاة العرب للمطابقة في التذكير والتأنيث في (نسج العنكبوت المرمل) دليل واضح على عدم اشتراطها في الجر على الجوار.

ثالثا: أن الغالب على العنكبوت تأنيثه عند العرب[120]، ولا عبرة في الفرق بين كونه مؤنثا حقيقيا أو غير حقيقي.

رابعا: أن المؤنث غير حقيقي لا يعتد بتأنيثه في مسألة إسناد الفعل إليه في حين أنه يعتد به في غيره.

لذلك يرى الباحث أن مذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه مؤيد بالسماع فضلا عن أن فيه توسعا في الاستعمال.

[المسألة الثالثة]

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أنْ يُشْرَك المظهَرُ مضمَرًا داخلا فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنَّها لا يُتكلّم بها إلا معتمدةً على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضَعُفتْ عندهم؛ كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ، ولم يجز أيضا أن يُتبعوها إياه، وإنْ وصفوا لا يَحسن لك أنْ تقول: مررت بك أنت وزيدٍ ...، وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر، وجاز قمتَ أنت وزيدٌ، ولم يجز مررتُ بك أنت وزيدٍ؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه؛ لأنه بمنزلة التنوين وقد يجوز في الشعر، قال:

آبَكَ أيّهْ بي أو مُصدَّرِ ... من حُمُر الجِلَّة جأبٍ حَشْوَرِ[121]

وقال الآخر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتُمُنا ... فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[122]"[123].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "والذي أختارُه جواز العطف عليه مطلقًا، لفساد هذه العلل، وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة للنصِّ من لسان العرب، فلا يُلتفت إليها، والدليل على ما اخترناه القياس والسماع:

أما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويُؤكد من غير إعادة جارٍّ، كذلك يجوز أنْ يُعطف عليه من غير إعادة جار.

وأمَّا السماع فقوله تعالى: {وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ}[124]، {وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ}[125]، وتأويل هاتين الآيتين على غير العطف على الضمير مرجوح، بل يتعين اطراحه؛ لأن رصف الكلام وفصاحة التركيب يقتضي ذلك، وقالت العرب: ما فيها غيره وفرسِه[126]، بجر (الفرس) عطفا على الضمير المجرور في (غيرِه)، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يكون ضرورة، فمنه ما أنشده سيبويه:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتُمُنا ... فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وقول الآخر:

آبَكَ أيّهْ بِي أو مُصدَّرِ ... من حُمُرِ الجِلَّة جأبٍ حَشْوَرِ

وقول الآخر:

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللَّوَاءِ المحْرِقِ[127] ...، فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف على هذا الضمير من غير إعادة الخافض، فتارة عطفت بالواو، وتارة بـ(لا) وتارة بـ (بل) وتارة بـ (أم)، وتارة بـ (أو)، وكلُّ هذا التصرف يدلُّ على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار، كقوله تعالى: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}[128]، {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا}[129]، {قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ}[130]، وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله تعالى: {وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ}[131] عطفاً على: {لَكُمْ} من قوله: {لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ} أي: ولمن، وقوله: {وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ}[132] عطفاً على قوله: {فيهنّ}، أي: وفيما يتلى عليكم"[133].

دراسة التعقيب:

اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهي من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّه لا يجوز إلا بإعادة الجار.

وهو مذهب سيبويه والبصريين[134]، وتبعه السيرافي[135]، وأبو علي الفارسي[136]، وابن جني[137].

واحتج سيبويه لذلك بأنَّ الضمير المجرور شبيه بالتنوين فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف على التنوين.

وهذا القول مردود عند أبي حيان لكثرة السماع الوارد في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

والقول الثاني: أنَّه يجوز ذلك في الكلام إذا أُكِّد الضمير بضمير منفصل مرفوع، نحو: مررت بك أنت وزيدٍ، وهو مذهب الجرمي[138]، والزيادي[139]، واحتج أصحاب هذا القول بالقياس على الضمير المرفوع المتصل[140].

وهذا القول مردود؛ لأنَّه ليس فيه سماع عن العرب فضلا عن أنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع مخالف للقياس، وإعادة الجار أقرب وأخف منه[141].

والقول الثالث: أنه يجوز مطلقا.

وهو قول يونس[142]، والأخفش[143]، وابن مالك[144]، وابن هشام[145]، ومنقول عن الكوفيين[146].

وأما أبو حيان فأخذ بالقول الثالث قائلا: "والذي أختارُه جواز العطف عليه مطلقًا، لفساد هذه العلل، وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة للنصِّ من لسان العرب، فلا يُلتفت إليها"[147]، واستدل على ذلك بما يلي:

الأول: بالقياس على جواز مجيء البدل والتوكيد من الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فمن باب أولى جواز العطف عليه من غير إعادة الجار، إذ كلها من التوابع.

الثاني: بالسماع، فقد استدل من النثر بآيتين وبقول واحد عن العرب، واستدل من الشعر بعدد من الأبيات، ثم قال: "فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف على هذا الضمير من غير إعادة الخافض، فتارة عطفت بالواو، وتارة بـ (لا) وتارة بـ (بل) وتارة بـ (أم)، وتارة بـ (أو)، وكلُّ هذا التصرف يدلُّ على الجواز"[148].

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أن القياس على جواز العطف على المجرور من غير إعادة الجار على جواز مجيء البدل والتوكيد من الضمير المجرور من غير إعادة الجار هو قياس مع الفارق؛ لأنه ليس بين البدل والتأكيد ومتبوعهما فصل بحرف كما في العطف، وأما العطف فالمعطوف في الغالب غير المعطوف عليه ومنفصل عنه[149].

ثانيا: أن ما استدل به من النثر لا يسلم من الاعتراضات إلا آية واحدة وهي قوله تعالى: {وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ} على قراءة حمزة، وقول العرب (ما فيها غيرُه وفرسِه) فقط.

أما قوله تعالى: {وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ}، فلا يصح أن يعطف {وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ} على الضمير المجرور في (به)؛ لفساد المعنى فيها، لأنَّ كفار قريش لم يكفروا بالمسجد الحرام، بل كانوا معظمين له، وجاء في آيات أخرى جره بـ(عن)كقوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ}[150] والمشركون صدّوا المسلمين عنه[151]، إلا إذا قصد بالكفر المنع من الصلاة والطواف به[152]، وهذا معنى بعيد متكلف لا تسعفه العربية[153]، وإنما الصحيح أن يعطف (والمسجد الحرام) على (سبيل الله)، وليس بينهما فصل بين صلة المصدر وموصولها بقوله: (وكفر به)، لأن الكفر بالله، والصد عن سبيله متحدان معنىً، فكأنَّه لم يفصل بالأجنبي بين (سبيل الله) وما عطف عليه، فضلا عن أن المعنى الذي تدل عليه الآية هو: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ ويشهد لذلك نظائر هذه الآية، كقوله تعالى: {هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ}[154]، وقوله تعالى: {وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ}[155]، ويشهد لذلك أيضا ما ورد في سبب نزول هذه الآية، فقد نزلت على رسول الله ﷺ في سبب قتل ابن الحضرمي وقاتله، وذلك أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن جحش الأسدي -رضي الله عنه- على سرية في شهر جمادى الآخرة من السنة الثانية للهجرة؛ ليترصد قافلة لقريش، فيها عمرو بن عبد الله الحضرمي وآخرون معه، فانطلقت السرية لشأنها، وقتلت الحضرمي وأسرت اثنين ممن كانوا معه، وصادف ذلك أول يوم من شهر رجب، وهو أحد الأشهر الحرم، فقالت

قريش: قد استحل محمد الشهر الحرام –ولم يكن من عادة العرب القتال في الأشهر الحُرم– فعظُم ذلك على المسلمين، خاصة الذين كانوا في هذه السرية، فنزلت الآية(156).

ثالثا: أن الشواهد الشعرية مهما كثرت إن لم يعضدها أدلة من النثر لا يخرجها عن كونها ضرورة.

رابعا: إن التعامل مع كثرة السماع بالقانون العددي يوقع في الزلل، فالتعامل معها إنما يكون بمراعاة القانون النسبي، والقانون النسبي يختلف تقديره في السماع باختلاف القدر الوارد منه مقارنة بالقدر المخالف إن وجد(157)، وهذا الأمر لم يفطن له أبو حيان؛ لذا نبّه عليه ابن الفخّار وعدّه الشاطبي أصلا عظيمًا من أصول النحو(158).

خامسًا: إن أبا حيان لم يلتزم بما دعا إليه، فقد خالف نفسه في قوله تعالى: {مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ}(159)، يقول: "وأما عطف (مثلها) على الضمير المجرور في (منها) فيضعف لعدم إعادة الجار"(160)، وفي قوله تعالى: {كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ}(161)، يقول في إعراب الزمخشري (أشد) معطوفاً على الضمير المجرور بالمصدر في (كذكركم): "وفي قول الزمخشري: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فهي وجوه من الإعراب كلها ضعيفة"(162).

لذلك فما ذهب إليه سيبويه من أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار يكثر في الشعر ويشذ في النثر هو الراجح؛ لما سبق بيانه.

المبحث الرابع: ما يتعلق بالحذف والزيادة، وفيه مسألتان:

[المسألة الأولى]

نون الوقاية ونون الإعراب بين الحذف والإثبات

قال سيبويه: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ، لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا، وتقول: هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا، بلغنا أنَّ بعض القراء قرأ: {أتحاجونِي}(163)، وكان يقرأ: {فبم تبشرونِ}(164)، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف وقال عمرو بن معد يكرب:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي(165)

يريد: فلينني"(166)

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "ويمكن أن يستدل له بأن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو: إنّي وكأنّي، وهذه الحروف إنما لحقها نون الوقاية تشبيهًا بالفعل، فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في إنَّ وكأنَّ وشبههما، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك، وأيضًا فنون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه، وأيضًا فدخول نون الوقاية إنما يضطر إليها حيث لا يكون ثَمَّ ما يمكن أن يقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فإنه يحصل بها كونها علامةً للرفع، وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى، ومثال الإدغام فيها قراءة من قرأ: {أَتُحَاجُّونِّي} {تَامُرُونِّي} بالتشديد، ومثال ندور حذفها في الرفع نظمًا قول الشاعر:

فَإِن يَكُ قَومٌ سَرَّهُم مَا صَنَعْتُمُ ... سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحًا غَيرَ بَاهِلِ[167]

وقال الراجز:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِينَ تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[168]

يريد: ستحتلبونها، وتبيتين تدلكين وأنشد صاحب البسيط:

وَلَا تَغْصِبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُم ... إِذَا مَلَكْتُم وَلَم تَغْصِبُوا

على أن (لا تغصبوا) نفيٌ لا نهي، أي: ولا تَغْصِبُون"[169].

دراسة التعقيب:

إذا اجتمعت نون الإعراب ونون الوقاية في الفعل المضارع، فللعرب في ذلك ثلاث لغات:

إحداها: أن تأتي بالنونين على حالهما، كقوله تعالى: {وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي}[170].

الثانية: أن تأتي بهما وتدغم إحداهما في الأخرى، كقوله تعالى: {تأمرونّي أعبد} [171] بتشديد النون.

الثالثة: أن تأتي بنون واحدة وتحذف الأخرى، كقوله تعالى: {فبم تبشرون}، إلا أنَّ النحويين اختلفوا في ماهية النون المحذوفة على قولين:

القول الأول: أنَّ النون المحذوفة نون الإعراب، وهو مذهب سيبويه واستدل له بقول عمرو بن معد يكرب:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

يريد: فلينني، فحذف نون الرفع؛ لأنَّ نون الوقاية أُتي بها لغرض صون الفعل من الكسر، فالأولى بقاؤها.

ووافق سيبويه ابن السراج [172]، وابن مالك[173]، وابن هشام[174]، وابن عقيل[175]؛ وذلك لما يلي:

1- أنَّ نون الرفع قد تُحذف دون سبب، بينما لا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عُهد أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه.

2- أنَّ نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفا في الفعل، كما في قول الله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ}[176] في قراءة للسوسي.

3- أنَّ حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية وليس العكس، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف، أولى من حذف ما لا يؤمن بحذف حذف.

4- لو حذفت نون الوقاية؛ لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم تحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير[177].

وذهب الأخفش[178]، وأبو علي الفارسي[179]، والجزولي[180]، إلى أنَّ النون المحذوفة هي نون الوقاية؛ لأنها المتكررة المستثقلة، ولا تدل على إعراب، فكانت الأولى بالحذف، إذ لا دلالة عليها بخلاف نون الإعراب فلها دلالة وحذف ما لا دلالة له أولى من حذف ما له دلالة.

أما أبو حيان فلم يأخذ بقول سيبويه معللا ذلك بثلاثة أمور[181]:

1- أنَّ نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال، في نحو: إنني وكأنني، فلو لم يجز حذفها في بعض جنس الفعل؛ لاجتماع الأمثال، لما جاز حذفها في إنَّ وكأنَّ وشبههما.

2- أنَّ نون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو كان المحذوف نون الرفع؛ للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه.

3- أنَّ نون الوقاية جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فيحصل بها كونها علامة للرفع، وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى.

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو حيان في تعقيبه؛ لما يلي:

أولا: أنَّ حذف نون الوقاية مسموع في كلام العرب من غير اجتماع مع نون الإعراب، فمن باب أولى حذفها عند اجتماعها مع نون الإعراب، من ذلك قول حميد بن مالك الأرقط:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[182]

وقول أبي حية النميري: أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لابُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[183]

ثانيا: أنَّ حذف نون الإعراب من غير ناصب ولا جازم ولا اجتماع مثلين مخصوص بالشعر، إجراء لها مجرى الضمة في ذلك[184].

ثالثا: أنّ دلالة نون الإعراب معنوية ودلالة نون الوقاية لفظية، واللفظي أولى بالحذف[185].

[المسألة الثانية]

زيادة (كان) إذا اتَّصل بها ضمير

قال سيبويه: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[186]"[187].

تعقيب أبي حيان:

قال أبو حيان: "وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذا البيت هو مذهب سيبويه -كما ذكر-والخليل.

وذهب أبو العباس وأكثر النحويين إلى أنها ليست زائدة، بل كانوا: كان واسمها، ولنا: في موضع خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران، وكرام: صفة بعد صفة"[188]

وقال أيضًا: "والذي نختاره في البيت أن (كانوا) و(لنا): كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاص، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وسيبويه عليها أنها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فهم النحويون عنهما، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضي، وأنه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجئ بقوله: (كانوا لنا) على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعني لا بمعني أنها زيدت كزيادة: ما كان أحسن زيدا! ولا كزيادة: على كان المسومة العرابِ، ويدل على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا البيت:

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ[189]

فهذا يصف حالة الأحياء التي مضت وانقضت.

ولا يمتنع أيضا أن يكون قوله: (كانوا) التامة، ويكون على حذف مضاف، أي: وجدت جيرتهم في الزمان الماضي وحدثت، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فقيل: كانوا، وتكون الجملة صفة، ويكون معنى الزيادة على ما قررناه لا على ما فهمه النحويون حتى احتاجوا في تصحيح كلام الخليل إلى تلك التمحلات والتكلفات"[190].

دراسة التعقيب:

اتفق النحويون على جواز زيادة (كان) إذا وقعت بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو الصلة والموصول، أو الصفة والموصوف، وتقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب، إلا أنهم اختلفوا في زيادتها إذا اتصل بها ضمير -في بيت الفرزدق – على قولين:

القول الأول: قول أبي العباس المبرد أن (كانوا) غير زائدة، ويكون خبرها (لنا)، وتقديره: وجيران كرام كانوا لنا[191]، وتبعه أبو جعفر النحاس[192]، والرضي[193]، وابن هشام[194]، وعللوا ذلك بأنها لا تكون زائدة وهي متصلة بالضمير.

ورُد عليهم بأمرين:

1- أن (لنا) في البيت صفة لـ(جيران)، ولا يصح أن تكون خبرا لـ(كانوا)؛ لأنّ في ذلك تهيئة وقطعا[195].

٢- أنه يلزم من إعراب (لنا) خبرا لـ(كانوا) أن تكون اللام فيها لام الملك ولا يصح معنى الملك فيها[196]، وهذا مردود باحتمال أن تكون اللام للاختصاص لا للملك فيصح المعنى عليه[197].

والقول الثاني: قول الخليل وسيبويه أنَّ (كان) في بيت الفرزدق زائدة[198]، وتبعهم الزجاج[199]، وأبو علي الفارسي[200]، والسيرافي[201].

وعللوا ذلك بأن القول بعدم زيادتها يجعل الجملة تفصل بين الصفة والموصوف، وهذا ضعيف، فضلا أنه إذا كان للشيء صفتان مفردة وجملة كان تقديم الصفة المفردة أولى[202].

ووجهوا اتصال الضمير في (كان) بما يأتي[203]:

1-أن اتصالها بالضمير الفاعلِ لا يمنع زيادتها، كما أن اتصال (ظن) بالفاعل لا يمنع إلغاءها في نحو: زيد ظننتُ قائم.

وهذا قياس مع الفارق؛ لأنّ (ظن) الملغاة لها أثر في معنى الجملة بخلاف (كان) الزائدة فلا تأثير لها في الجملة[204].

٢-أن الضمير هو توكيد للضمير المستتر في (لنا) أي: وجيران لنا هم، فلما دخلت (كان) بين (لنا) و(هم) اتصل بها الضمير المتصل إصلاحا للفظ، وهذا فيه تكلف.

٣-أن الضمير مبتدأ و(لنا) خبر، ولما زيدت (كان) بين المبتدأ والخبر اتصل بها الضمير إصلاحا للفظ أيضا، وهذا فيه تكلف.

٤-أن الضميرَ فاعلٌ لـ(لنا) كما أن (معه) فاعل لـ(صقر) في قولهم: (مررت برجل معه صقرٌ صائدٍ به)"، وهذا فيه تكلف.

٥.أن الضمير الواو في (كانوا) حرف دال على الجمع كما أن (الواو) حرف دال على الجمع في لغة (أكلوني البراغيثُ)، وهذا قياس مع الفارق؛ لأن الفعل في (أكلوني البراغيث) أسند إلى الظاهر بخلاف (كانوا) فإنها لم تسند إلى الظاهر[205].

أما أبو حيان فلم يأخذ بقول الخليل وسيبويه وإنما أخذ بقول المبرد بعدم زيادتها إذا اتصل بها الضمير مستدلا بأمرين:

الأمر الأول: أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

فـ(كانوا) ناقصة في بيت الفرزدق، والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها، و(لنا) في محل نصب خبرها، وجملة (كانوا لنا): في محل الصفة لـ (جيران)، و(كرام): صفة بعد صفة.

ولا يمنع أن تأتي (كانوا) تامة في البيت على حذف مضاف، أي: وجدت جيرتهم في الزمان الماضي وحدثت، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فقيل: كانوا، وتكون الجملة صفة.

الأمر الثاني: عدم فهم النحاة لمصطلح الزيادة في (كانوا) عند الخليل وسيبويه؛ إذ إنّ مرادهما (التأكيد)، فالزيادة في (كانوا) ليست كالزيادة في: (ما كان أحسن زيدا!) ولا (على كان المسومة العرابِ)، ودلل على ذلك بدلالة الحال والسياق؛ لأنّ الشاعر قبل هذا البيت يصف الحالة الماضية لأحبائه، فقال:

ويرى الباحث عدم صحة تعقيب أبي حيان؛ لما يلي:

أولا: أنّ الخليل وسيبويه قصدا بالزيادة في (كانوا) الزيادة نفسها في (ما كان أحسن زيدا!) و(على كان المسومة العرابِ)؛ لأنّ الخليل شبّه (كان) في (إنّ من أفضلهم كان زيدا) بـ(كانوا) في بيت الفرزدق (وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ) مما يؤكد إرادتهما معنى الزيادة التي فهمها النحويون(206)، لا كما فهما أبو حيان.

ثانيا: أن الخليل وسيبويه لم يذكرا صراحة لفظ الزيادة وإنما عبّرا عنها بـ(الإلغاء) "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا، على (إلغاء) كان"(207)، والمراد من إلغاء (كان) عندهما هو كما فسّره النحاة أي: أنها ملغاة من حيث العمل، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان الماضي(208)، ويؤيد هذا سيبويه في قوله: "وتقول: (ما كان أحسنَ زيداً)، فتَذْكر (كان) لتدلّ أنه فيما مضى"(209)، فيدل ذلك على أن إلغاء (كان) لها أثر في معنى الجملة.

ثالثا: أن المبرد لم يكتف بمنع زيادة (كانوا) في بيت الفرزدق بل جعل (كان) كما نُقل عنه غير زائدة في قولهم: (إنّ من أفضلهم كان زيدًا) مخالفا بذلك المتفق عليه بين النحويين(210).

رابعا: لا يؤخذ بقاعدة (الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال) إن كان الاحتمال مرجوحا، والاحتمال في جعل (كانوا) غير زائدة مرجوح؛ بدليل أنّ الخليل شبّه (كان) الزائدة في (إنّ من أفضلهم كان زيدا) بـ(كانوا) في بيت الفرزدق (وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ)، وهذا مانع قوي يمنع احتمال جعل (كانوا) غير زائدة.

لذلك يرى الباحث أن مذهب الخليل وسيبويه هو الصحيح؛ لما سبق بيانه.

النتائج والتوصيات

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، وهي:

1- تعظيم أبي حيان لسيبويه وإجلاله ومحبته لم يمنعه ذلك من تعقيباته على آراء سيبويه.

2- تعقيبات أبي حيان على آراء سيبويه عرضية، لأنّ أبا حيان لم يكن همّه تعقّب سيبويه ولا بيان أخطائه.

3- تظهر تلك التعقيبات عند شرح مسألة من مسائل الكتاب، أو ترجيح رأي من الآراء أو بيان حكمٍ من الأحكام.

4- جُلّ تعقيبات أبي حيان على آراء سيبويه هي خلافات ضمنية؛ لأنّه لا يشير غالبا إلى مخالفته لسيبويه تأدبا وإجلالا، وقد استخرجها الباحث بالمناقيش.

5- لم يصرح أبو حيان بمخالفته لسيبويه إلا في مسألة (توجيه نصب اسم العدد المضاف في قولهم: "مررت بهم خمستَهم" ونحوها) فقال فيها: "فوجب قبوله وإن خالف رأي سيبويه أو غيره".

6- المسائل التي وقف عليها الباحث في التعقيبات هي إحدى عشرة مسألة، وكانت تعقيبات أبي حيان متجهة في ثلاث مسائل فقط.

7- أسباب تعقيبات أبي حيان على آراء سيبويه هي بسبب اختلاف فهم كلام سيبويه ومنهجه في كتابه، واختلاف طرائق الاستدلال بينهما.

8- يتعامل أبو حيان مع ضابط كثرة السماع بالقانون العددي في حين أن سيبويه يتعامل معه بالقانون النسبي، وأبو حيان مخالف بذلك لأصل عظيم من أصول النحو كما نبّه عليه الشاطبي.

9- يؤثر أبو حيان الوقوف على السماع أكثر من القياس.

10- يتوسع أبو حيان في قاعدة: الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

11- تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، وذلك في مسألة (توجيه نصب اسم العدد المضاف في "مررت بهم خمستَهم)، و(العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار).

12- يعتذر لسيبويه في المسائل التي لم يأخذ بالسماع فيها؛ بأنّ تلك اللغة لم تبلغه، أو أنّه كان يراها ضعيفة لا يقاس عليها.

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1409هـ-1989م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق د: فخر صالح قدارة. دار الجيل، بيروت.

ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد. (1407هـ -1968م). البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

ابن السراج، محمد. (1408هـ). الأصول في النحو، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، ط: 3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن جني، عثمان. (1371هـ-1952م). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية لعصور الثقافة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

ابن جني، عثمان. (1405هـ). اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، (ط:2)، عالم الكتب.

ابن جني، عثمان. (1406هـ-1986م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط:2، المكتبة الفيصلية.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير، دار التونسية للنشر، تونس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، ط:1، دار الأندلس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغدد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط:1.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1420هـ).شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط:2، مكتبة دار التراث، القاهرة.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1422هـ-2001م). المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د.محمد كامل بركات، ط:2، جامعة أم القرى.

ابن مالك، محمد بن عبدالله. (1397هـ-1977م). شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.

ابن مالك، محمد بن عبدالله. (1402هـ-1982م). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط:1، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة.

ابن مالك، محمد بن عبدالله. (1422هـ-2001م). شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مضاء، أحمد عبدالرحمن. (1399هـ). الرد على النحاة، تحقيق: د. محمد إبراهيم، ط:1، دار الاعتصام.

ابن منظور، جمال الدين .(2005م). لسان العرب، ط:4، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. (1425هـ-2005م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة جديدة منقحة، بيروت.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. (1986م). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، ط: 1، المكتبة العربية، بيروت.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف.(1418هـ-1998م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا.

ابن ولاد، أحمد بن محمد. (1416هـ- 1996م). الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: د: زهير سلطان، ط:1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

الأخفش، أبو الحسن. (1423هـ-2002م). معاني القرآن، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأزهري، خالد. (1325هـ). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط:1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الاستراباذي، رضي الدين. (1421هـ-2000م). شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط:1، عالم الكتب، القاهرة.
الأشموني، علي بن محمد. (1425هـ-2004م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط:1، المكتبة العصرية، بيروت.
الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ديوان العجاج، (عبد الله بن رؤبة)، تحقيق: عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
الأنباري، أبو البركات. (1420هـ-1999م). أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، ط: 1، دار الأرقم، بيروت.
الأنباري، أبو البركات. (1424هـ، 2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:1، المكتبة العصرية، بيروت.
الأندلسي، أبو حيان. (1409هـ-1989م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: د.مصطفى أحمد النحاس، ط:1، مطبعة المدني، مصر.
الأندلسي، أبو حيان. (1420هـ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط:1، دار الفكر، بيروت.
الأندلسي، أبو حيان. (1439هـ-2017م). التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي،كلية الآداب، جامعة الكويت، ط:1، دار كنوز إشبيليا، بيروت.
الباهلي، أحمد بن حاتم. (1982م). ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)، رواية، أبو العباس، ثعلب، تحقيق: عبدالقدوس أبي صالح، ط:1، مؤسسة الإيمان، بيروت.
البغدادي، أحمد بن موسى. (1400هـ). السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط:2، دار المعارف، مصر.
البغدادي، عبد القادر. (1409هـ-1989م). خزانة الأدب ولب لباب اللسان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:3، مكتبة الخانجي.
التاجر، عبدالله بن المبارك. (1425هـ- 2004م). الكنز في القراءات العشر، تحقيق: د.خالد المشهداني، ط:1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
التلمساني، أحمد بن محمد. (1997م). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، (ط:1)، دار صادر، بيروت.
الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1420هـ-1999م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق د/إميل يعقوب ود: محمد نبيل طريفي، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الداني، عثمان بن سعيد. (1404هـ-1984م). التيسير في القراءات السبع، ط:2، دار الكتاب العربي، بيروت.
الدماميني، محمد بدر الدين. (1403هـ- 1983م). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد عبدالرحمن المفدى، ط:1.
الرازي، فخر الدين. (1420هـ). مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، ط:3، بيروت.
الزبيدي، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
الزبيدي، أبو بكر. (1407هـ-1987م). ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق د: طارق الجنابي، ط:1، عالم الكتب، بيروت.

الزجاج، إبراهيم. (1408هـ-1988م). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، ط:1، عالم الكتب، بيروت.

الزجاجي، عبدالرحمن. (1412هـ-1992م). اللامات، تحقيق د/مازن المبارك، ط:2: دار صادر، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1417هـ-2006م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د/خالد إسماعيل حسان، ط:1، مكتبة الآداب.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1426هـ). الكشاف، اعتنى به: خليل مأمون، ط:2، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي البجاري، ومحمد أبو الفضل، (ط:2) دار المعرفة، لبنان.

السبيهين، د.محمد، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل العقلي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السهيلي، أبو القاسم. (1412هـ- 1992م). نتائج الفكر في النحو، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1408هـ-1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. (1429هـ-2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمد فريد غنام، مطبعة دار الكتب الوثائقية القومية، القاهرة.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد. (1416هـ، 1996م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د/محمد الريح هاشم، ط:1، دار الجيل، بيروت.

السيوطي، جلال الدين. (1406هـ). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د: عبدالعال سالم مكرم، (ط:1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين. (1418هـ-1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 1، المكتبة العصرية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق الشيخ: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.

الشاطبي، إبراهيم. (1428هـ-2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، ط:1، جامعة أم القرى.

الشجري، هبة الله بن علي بن الحسين. (1427هـ-2006م). أمالي ابن الشجري، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، ط:2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشلوبين، عمر بن محمد. (1414هـ-1994م). شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، ط:2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الصفدي، صلاح الدين. (1428هـ- 1998). أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط:1، دار الفكر المعاصر، بيروت.

الطبري، محمد بن جرير. (1420هـ-2000م). جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط:1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

العسقلاني، ابن حجر. (1392هـ-1952م). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مراقبة : محمد عبد المعيد ضان، ط:2، حيدر أباد- الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

العكبري، عبدالله. (1422هـ-2001م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط:1، دار الفكر المعاصر، بيروت.

العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.

الفارسي، الحسن بن أحمد. (1404هـ-1985م). شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق د/عيد مصطفى درويش، مراجعة د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

الفارسي، الحسن بن أحمد. (1415هـ). المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر، ط:1، مطبعة المدني، مصر.

الفارسي، الحسن بن أحمد. (1428هـ- 2007م). الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط:1، دار الكتب، بيروت.

الفراء، يحيى. (1422هـ-2001م). معاني القرآن، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط:3، دار الفكر المعاصر، بيروت.

المالقي، أحمد. (1975م). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، ط:1، مجمع اللغة العربية، دمشق.

المبرد، محمد بن العباس. (1420هـ-1999م). المقتضب، تحقيق: حسن حمد، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

المرادي، الحسن بن القاسم. (1983م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د: فخر الدين قباوة ونديم فاضل، ط:2، الآفاق الجديدة، بيروت.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، ط:1، دار السلام، القاهرة.

النحاس، أحمد بن محمد. (1430هـ-12009م). إعراب القرآن، ط:1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

النشار، عمر بن قاسم. (1422هـ-2001م). المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

Al-‘Asqalaani, Ibn Hajar. (1392 AH – 1952). Al-Durar Al-Kaaminah fi A’yaan Al-Miha Al-Thaaminah Supervision: Muhammad ‘Abdul Mu’eed Daan, (2nd ed., Hyderabad – India: Majlis Daairah Al-Ma’aarif Al-‘Uthmaaniyyah,.

Al-‘Ayni, Mahmuud bin Ahmad, Al-Maqaasid Al-Nahwiyyah fi Sharh Shawaahid Al-Alfiyyah, printed with Khizaanah Al-Adab, Daar Saadir.

Al-‘Ukburi, Abdullah. (1422 AH – 2001). Al-Lubaab fi ‘Ilal Al-Binaa wa Al-I’raab, Investigation: Gaazi Mukhtaar Tulaymaat, 1st ed., Daar Al-Fikr Al-Mu’aasir, Beirut,.

Al-Akhfash, Abu Al-Hassan. (1423 AH – 2002). Ma’aani Al-Qur’aan, Introduction and commentary: Ibrahim Shamsudeen, 1st ed., Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, Beirut.

Al-Anbaari, Abu Al-Barakaat. (1420 AH – 1999). Asraar Al-‘Arabiyyah, Investigation and Commentary: Barakaat Yusuf Haboud, 1st ed., Daar Al-Arqam, Beirut.

Al-Anbaari, Abu Al-Barakaat. (1424 AH – 2003). Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf bayna Al-Nahwiyyeen Al-Basriyyeen wa Al-Kuufiyyeen, Investigation: Muhamamd Muhyiddeen ‘Abdul Hameed, 1st ed., Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, Beirut.

Al-Andaluusi, Abu Hayyaan. (1439 AH – 2017). Al-Tadhyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Al-Tasheel, Investigation: Dr Hassan Hindaawi, Faculty of Arts, Kuwait University, 1st ed.,

Daar Kunuuz Ishbeeliyyah, Beirut.

Al-Andaluusi, Abu Hayyaan.(1409 AH – 1989) Irtishaaf Al-Darb min Lisaan Al-‘Arab, Investigation and Commentary: Dr Mustafa Ahmad Al-Nahaas, 1st ed., Al-Madani Press, Egypt,.

Al-Andaluusi, Ibu Hayyaan. (1420). Al-Bahr Al-Muheet, Investigation: Sidqi Muhammad Jameel, 1st ed., Daar Al-Fikr, Beirut.

Al-Ashmouni, Ali Ibn Muhammad.(1425 AH – 2004). Sharh Al-Ashmouni ‘alaa Alfiyyat Ibn Maalik, with Haashiyah Al-Sabaan, , Investigation: ‘Abdul Hameed Hindaawi, 1st ed., Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, Beirut.

Al-Asma’I, ‘Abdul Malik bin Quraib, Deewaan Al-‘Ajaaj, (Abdullaah bin Ruhyah (Narration), Investigation: Abdul Hafeedh Al-Satli, Damascus: Maktabah Atlas.

Al-Azhari, Abu Mansour, Tahdeeb Al-Lugha, Investigation: Muhammad ‘Awad Mur’ib, 1st ed., Daar Ihyaa Al-Turaath Al-‘Arabi, Beirut.

Al-Azhari, Khaalid. (1325 AH). Sharh Al-Tasreeh ‘alaa Al-Tawdeeh, Investigation: Ahmad Al-Seyyid Seyyid Ahmad, Al-Maktabah Al-Tawqeefiyyah, Cairo.

Al-Baahili, Ahmad bin Haatim. (1982). Deewaan Dhi Al-Rimmah (Gaylaan bin ‘Aqabah), Narration: Abu Al-‘Abbas Tha’lab, Investigation: Abdul Qudus Abi Saalih, (1st ed., Muassasah Al-Eemaan, Beirut.

Al-Bagdaadi, ‘Abdul Qaadir. (1409 AH – 1989). Khizaanah Al-Adab wa Lubb Lubaab Al-Lisaan, Investigation: ‘Abdul Salaam Haaroun, 3rd ed., Maktabah Al-Khaani,.

Al-Bagdaadi, Ahmad bin Musa. (1400 AH). Al-Sab’a fi Al-Qiraa’aat, Abu Bakr Investigation: Shawqi Dayf, 2nd ed., Daar Al-Ma’aarif, Egypt,.

Al-Daani, Uthmaan bin Sa’eed. (1404 AH – 1984). Al-Tayseer fi Al-Qiraa’aat Al-Sab’, : 2nd ed., Daar Al-Kitaab Al-‘Arabi,.

Al-Damaameeni, Muhammad Badrudeen. (1403 AH – 1983). Ta’leeq Al-Fawaaid ‘alaa Tasheeh Al-Fawaaid, Investigation: Muhammad ‘Abdur Rahmaan Al-Mufadaa, 1st ed.

Al-Faarisi, Alhasa Ibn Ahmed. (1415 AH – 1985). Al-Masaail Al-Basariyyaat, Investigation: Dr Muhammad Al-Shaatir, 1st ed., Matba’a Al-Madani, Egypt,.

Al-Faarisi, Alhasan Ibn Ahmead. (1404 AH – 1985). Sharh Shawaahid Al-Eedooh, ‘Abdullaah bin Barri, Introduction and investigation: Dr ‘Eed Mustafa Darwesih, Revision: Dr Muhammad Mahdi ‘AllaamThe General Agency for Ameeriyyah Press, , Cairo.

Al-Faarisi, Alhosin Ibn Ahmed. (1428 AH – 2007). Al-Hujjah fi ‘Ilal Al-Qiraa’aat Al-Sab’Investigation: Aadil Ahmad Abdul Mawjood and ‘Ali Muhammad Mu’awwad, 1st ed., Daar Al-Kutub, Beirut.

Al-Farraa, Yhya. (1422 AH – 2001). Ma'aani Al-Qur'aan, , Investigation: Dr Abdul Fattaah Isma'eel Shalabi, 3rd ed., Daar Al-Fikr Al-Mu'aasir, Beirut.

Al-Istirbaadhi, Radiyyudeen. (1421 AH – 2000). Sharh Al-Radiyy 'alaa Kaafiyyah Ibn Al-Haajib, Investigation: Dr 'Abdul 'Aal Saalim Makram, 1st ed., 'Aalam Al-Kutub, Cairo,.

Al-Jawhari, Isma'eel bin Hammaad. (1420 AH – 1999). Al-Sihaah Taaj Al-Lugha wa Sihaah Al-'Arabiyyah, Investigation: Dr Eemaal Ya'quub and Dr Muhammad Nabeel Tareefi, 1st ed., Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut.

Al-Maaliqi, Ahmad. (1975). Rasf Al-Mabaani fi Sharh Huruuf Al-Ma'aani, , Investigation: Dr Ahmad Muhammad Al-Kharaat, 1st ed., Council of Arabic Language, Damascus.

Al-Mubarrid, Muhammad Ibn Alabas. (1422 AH – 2001). Al-Muqtadab, Investigation: Hassan Hamad, 1st ed., Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut.

Al-Muraadi, Al-Hassan bin Al-Qaasim. (1983). Al-Jaani Al-Daani fi Huruuf Al-Ma'aani, Investigation: Dr Fakhrudeen Qubaawah wa Nadeem Faadil, 2nd ed., Aafaaq Al-Jadeedah, Beirut.

Al-Nahaas, Ahmed Muhamamd. (1430 AH – 2009). I'raab Al-Qur'aan1st ed., Daar Ihyaa Al-Turaath Al-'Arabi, Beirut.

Al-Nashar, Omar bin Qaaasim. (1420 AH – 1999). Al-mokrar fima Twatr From Al-Qraat Al Investigation: Ahmad Ashr and Thrr. Investigation: Ahmad Al-hfyyik, 1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut.

Al-Raazi Fakr Aldeen. (1420 AH). Mafateeh Al-Gayb, 3rd ed., Dar Ihyaa Al-Turath, Beirut.

Al-Safadi, Salaahudeen. (1428 AH – 1998). A'yaan Al-'Asr wa A'waan Al-Nasr, Investigation: A group of investigators, 1st ed. Daar Al-Fikr Al-Mu'aasir, Beirut.

Al-Sbeheen, Dr. Muhamamd, Masaail Al Al-klaf fi Dooa Al-aatrad alaa Al-daleel Al-Aqlee, Kolyyit Al-loqat Al-arbyyih,Al-emam.

Al-Seeraafi, Alhasan Ibn Abdullaah. (1429 AH – 2008). Sharh Kitaab Seebawayh, Investigation: Mustafa 'Abdul Samee' Salaamah and Ashraf Muhammad Fareed Gunaam, Daar Al-Kutub Al-Wathaaiqiyyah Al-Qawmiyyah Press, Cairo.

Al-Seeraafi, Yusuf bin Abi Saeed. (1416 AH – 1996). Sharh Abyaat Seebawayh, Investigation: Dr Muhammad Al-Reeh Haashim, 1st ed., Daar Al-Jeel, Beirut.

Al-Shaatibi, Ebrahem. (1428 AH – 2007). Al-Maqaasid Al-Shaafiyyah fi Sharh Al-Khulaasah Al-Kaafiyyah, Investigationa; Dr Abdur Rahmaan Al-'Uthaymeen, 1st ed., Umm Al-Qura University,.

Al-Shaloubeen, Omar Ibn Muhammad. (1414 AH - 1994). ,Sharh Al-Muqaddimah Al-Jazuuliyyah Al-Kabeer, Investigtaion: Dr Turki bin Sahw Al-Otaibi, 2nd ed., Muassasah

Al-Risaalah, Beirut.

Al-Shijri, Hibbatullaah bin ‘Ali bin Al-Husayn. (1427 AH – 2006). Amaali Ibn Al-Shijri, , Investigation: Dr. Mahmuud Muhammad Al-Tanaahi, 2nd ed., Maktabah Al-Khaanji, Cairo.

Al-Suhayli, Abu Al-Qaasim. (1412 AH – 1992). Nataij Al-Fikr fi Al-Nahw, 1st ed. Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, Beirut.

Al-Suyouti, Jalaaluddeen, Sharh Shawaahid Al-Mugni, Correction and commentary: Shaykh Muhammad Mahmuud Al-Shinqeeti, Daar Maktabah Al-Hayaat.

Al-Suyouti, Jalaaluddeen. (1418 AH – 1998). Hamh Al-Hawaami’ fi Sharh Jam’ Al-Jawaami’, Investigation: Ahmad Shamsudeeen, 1st ed., Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, Beirut.

Al-Suyouti,GlalAldeen.(1406 AH). Al-Ashbaah wa Al-Nazaair fi Al-Nahw, Investigation: Dr ‘Abdul ‘Aal Saalim Makram, 1st ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut.

Al-Suyuuti, Glal Alden. Buyat Al-Wu’aat fi Tabaqaat Al-Luawiyyeen wa Al-Nuhaat, Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 1st ed., Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, Beirut.

Al-Taajir, Abdullah Ibn Al-Mubaarak. (1425 AH – 2004). Al-Kanz fi Al-Qiraa’aat Al-‘Ashr, Investigation: Dr Khaalid Al-Mashadaani, 1st ed., Maktabah Al-Thaqaafah Al-Deeniyyah, Cairo.

Al-Tabari, Muhammad Ibn Greer. (1420 AH – 2000). Jaami’ Al-Bayaan fi Tahweel Al-Qur’aan, Investigation: Ahmad Muhammad Shaakr, 1st ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut.

Al-Tlmosani, Ahmad Ibn Muhammad. (1997). Nafh Al-Teeb from Qsn Al-Andalos Al-Rateeb, Investigation: Ehsan Abaas, 1th ed., Daar Saadir, Beirut.

Al-Zabeedi, Abu Al-Fayd, Taaj Al-‘Aruus min Jawaahir Al-Qaamuus, Investigation: A group of investigators, Daar Al-Hidaayah.

Al-Zabeedi, Abu Bakr. (1407 AH – 1987). Ihtilaaf Al-Nusrah fi Ikhtilaaf Nuhaat Al-Kuufah wa Al-Busrah, Investigation: Dr. Taariq Al-Jinaani. 1st ed., Aalam Al-Kutub, Beirut.

Al-Zajaaj, Ebrahen. (1408 AH – 1988). Ma’aani Al-Qur’aan wa I’raabihi, Investigation: Dr ‘Abdul Jaleel Shalabi, 1st ed., ‘Aalam Al-Kutub, Beirut.

Al-Zajaaji, Abdalrhman. (1412 AH – 1992). Al-Laamiyyaat, Investigation: Dr Maazim Al-Mubaarak. (2nd ed., Daar Saadir, Beirut.

Al-Zamakshari Mahmood Ibn Omar. (1417 AH – 2006). Al-Mufassal fi Sun’ah Al-I’raab, Investigation: Dr Khaalid Hassaan, 1st ed., Maktabah Aadaab,.

Al-Zamakshari, Mahmmod Ibn Omar, Al-faieg fi Gareb Al hadith, Investigation: Ali Al bgare,

2nd ed. Daar Al-Ma’rifah, Lobnan.

Al-Zamakshari, Mahmmod Ibn Omar. (1426 AH – 2005). Al-Kashaaf, Cared for by: Khaleel Mahmuun, 2nd ed., Daar Al-Ma’rifah, Beirut.

Ibn ‘Aashour, Muhammad Al-Taahir. (1984). Al-Tahreer wa Al-TanweerDaar Al-Tuneesiyyah for Publication, Tunisia,.

Ibn ‘Aqeel, Bahaauddeen. (1422 AH – 2001). Al-Musaa’ed ‘alaa Tasheel Al-Fawaaid, Investigation: Dr. Muhamamd Kaamil Barakaat, 2nd ed., Umm Al-Qura University,.

Ibn ‘Aqeel. (1420 AH-1999). Sharh Ibn ‘Aqeel ‘alaa Alfiyyah Ibn Maalik, Bahaahuddeen, 2nd ed., Maktabah Daar Al-Turaath, Cairo.

Ibn ‘Usfuur, Ali Ibn Moamen, Sharh Jumal Al-Zajaaji, Al-IshbeeliInvestigation: Dr Saahib Abu Janaah, 1st ed.

Ibn ‘Usfuur, Ali Ibn Moamen. (1980). Daraair Al-Shi’r, Investigation: Ibrahim Muhammad, Daar Al-Andalus, 1st ed.,.

Ibn ‘Usfuur, Ali Ibn momen, Al-Muqarrib, Investigation: Ahmad ‘Abdul Sataar Al-Jawaari, and Abdullaah Al-Jubuuri, Mutba’a Al-‘Aani, Bagdad.

Ibn Abi Al-Rabee’, Abidl Allah Ibn Ahmed. (1407 AH – 1968). Al-Baseet fi Sharh Jumal Al-Zajaaji, Investigation: Dr ‘Iyaad Al-Thubayti, 1st ed., Daar Al-Garb Al-Islaami, Beirut.

Ibn Al-Haajib, ‘Uthman Abn Omar. (1427 AH – 2006). Amaali Ibn Al-Haajib, Investigation: Dr Fakr Saleh Gdarh, Daar Algeel, Beirut.

Ibn Al-Jazar, Muhammad, Al-Nashr fi Al-Qiraa’aat Al-‘Ashr, Shamsudeeen ‘Ali Muhammad Al-Dabaa’, Al-Matba’a Al-Tijaariyyah Al-Kubra.

Ibn Al-Siraaj, Muhamamd. (1408 AH). Al-Usuul fi Al-Nahw, Investigation: Dr Abdul Husayn Al-Fatli, 3rd ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut.

Ibn Hishaam, ‘Abdullaah bin Yusuf. (1986). Talkhees Al-Shawaahid wa Talkhees Al-Fawaaid, Investigation and commentary: ‘Abbas Mustafa Al-Saalihi, (1st ed., Al-Maktabah Al-‘Arabiyyah, Beirut.

Ibn Hishaam, Abdul Llah Ibn Yoosef. (1418 AH – 1998). Awdah Al-Masaalik Ilaa Alfiyyah Ibn Maalik, Investigation: Muhammad Muhyideen Abdul Hameed, Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, Beirut.

Ibn Hishaam, Abdullaah Ibn Uoseef, Sharh Shudhuur Al-Dahab fi Ma’rifat Kalaam Al-‘Arab, Investigation: ‘Abdul Ganiyy Al-Daqir, The United Company, Syria.

Ibn Hishaam, Abdullaah Yossef. (1425 AH – 2005). Mugni Al-Labeeb ‘an Kutub Al-A’aareeb, Al-Ansaari, Investigation: Muhammad Muhyiddeen ‘Abdul Hameed, Beirut: Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, New Edition.

Ibn Jinni, Ali bin Uthman. (1405 AH – 1985). Al-Luma’ fi Al-‘ArabiyyahInvestigation: Haamid Al-Muhmin, 2nd ed., ‘Aalam Al-Kutub,.

Ibn Jinni, Ali bin Uthman. (1406 AH – 1986). Al-Muhtasib fi Tabyeen Wujuuh Shawaadh Al-Qiraa’aay wa Al-Eedooh ‘anha, Investigation: ‘Ali Al-Jundi Naasif, and Abdul Haleem Al-Najaar. And Abdul Fattaah Shalabi, 2nd ed., Al-Maktabah Al-Faysaliyyah,.

Ibn Jinni, Utoman. (1371 AH – 1989). Al-KhasaaisInvestigation: Muhammad ‘Ali Al-Najaar, The Egyptian General Agency for Culture, photocopied from Daar Al-Kutub Al-Misriyyah,.

Ibn Maalik, Muhammad Ibn Abd llah. (1422 AH – 2001). Sharh Al-TasheehInvestigation: Muhammad ‘Abdul Qaadir ‘Ataa wa Taariq Fathi Al-Sayyid, 1st ed., Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, Beirut.

Ibn Maalik, Muhammad Ibn Abdullaah. (1397 AH – 1977). Sharh ‘Umdah Al-Haafidh wa ‘Uddah Al-Laafidh, Investigation: Rasheed ‘Abdur Rahmaan Al-Ubaydi, Bagdad: Ministry of Awqaf and Religious Affairs,.

Ibn Maalik, Muhammad Ibn Abdullaah. (1402 AH – 1982). Sharh Al-Kaafiyyah Al-Shaafiyyah, Investigation: ‘Abdul Mun’im Ahmad Hareedi, Umm Al-Qura1st ed., University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Makkah.

Ibn Madaa, Ahmad ‘Abdu Rahmaan. (1399 AH – 1979). Al-Radd ‘alaa Al-Nuhaat, Investigation: Dr. Muhammad Ibrahim, 1st ed. Daar Al-I’tisaam,.

Ibn Mandhuur, Jamaaluddeen. (2005). Lisaan Al-‘Arab 4th ed., Daar Saadir,.

Ibn Wallaad, Ahmed Muhammad. (1416 AH – 1996). Al-Intisaar li Seebawayh ‘ala Al-Mubarrid, Investigation: Dr Zuhayr Sultaan, 1st ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut.

Ibn Ya’eesh, Mwafq, Sharh Al-Mufassal ‘Aalam Al-Kutub, Beirut.

Naadhir Al-Jaysh, Muhammad bin Yusuf. (1428 AH). Tamheed Al-Qawaa’id bi Sharh Tasheel Al-Fawaaid, Investigation: Prof. ‘Ali Muhammad Faakhir, 1st ed., Daar Salaam, Cairo.

Seebawayh, ‘Amr bin ‘Uthmaan bin Qunbur. (1408 AH–1988). Al-Kitaab, Investigation: ‘Abdul Salaam Haaroun, 3rd ed., Maktabah Al-Khaani, Cairo.

(1) ينظر: الدرر الكامنة 59/6، بغية الوعاة 281/1.

(2) يقول أبو حيان: "لا أعلم راويا له بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري". ينظر: نفح الطيب (٥٦١/٢).

(3) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر(247/1).

(4) ينظر على سبيل المثال: التذييل والتكميل (٩٠/١)، (٣٠٦/٣)، (١٩٦/٨)، (٣٦١/١١)، (٣٤٨/١٣).

(5) ينظر: التذييل والتكميل(١٦/١٥٦)، وتمهيد القواعد (4413/٩).

(6) ينظر: الفائق:١٢/٣.

(7) ينظر: تاج العروس:٣/.٤١٦.

(8) ينظر: الكتاب 81/1.

(9) السابق 127/2.

(10) ينظر: التذييل والتكميل 266/3.

(11) السابق 270/3.

(12) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 38/1، والتبيين ص 224.

(13) ينظر: شرح التسهيل 259/1.

(14) ينظر: أوضح المسالك 175/1.

(15) ينظر: شرح التسهيل 261/1.

(16) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ص 18.

(17) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 128/1.

(18) ينظر: المقتضب 49/2، 126/4.

(19) ينظر: الأصول في النحو 58/1.

(20) ينظر: التذييل والتكميل 2٥٧/3.

(21) ينظر: تمهيد القواعد٢/٨٥٤.

(22) ينظر: المرجع السابق.

(23) ينظر: معاني القرآن، للفراء 185/3، والإنصاف في مسائل الخلاف 38/1.

(24) ينظر: التذييل والتكميل 270/3.

(25) ينظر: شرح التسهيل 263/1.

(26) ينظر: الارتشاف 3/١٥٠٦.

(27) سورة الطارق، الآية رقم (4).

(28) سورة يس، الآية رقم (32).

(29) سورة الصافات، الآيتان رقم (167، 168).

(30) سورة الملك، من الآية رقم (20).

(31) ينظر: الكتاب 152/3، 153.

(32) سورة الكهف، من الآية رقم (38).

(33) ينظر: التذييل والتكميل 277/4.

(34) ينظر: الكتاب 152/3، 153.

(35) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 113/8، ارتشاف الضرب 1207/3، والجنى الداني ص 209.

(36) ينظر: معاني القرآن للفراء 145/2.

(37) ينظر: ارتشاف الضرب 1207/3، والبحر المحيط 205/5، والجنى الداني ص 209.

(38) ينظر: المقتضب 362/2.

(39) ينظر: الأصول في النحو 95/1.

(40) ينظر: المحتسب 270/1.

(41) ينظر: شرح التسهيل 357/1.

(42) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد ص 307، والجنى الداني ص 210.

والشاهد فيه قوله: (إن المرء ميتًا) حيث أعمل (إنْ) عمل (ما) الحجازية، وجاء اسمها معرفة.

(43) سورة ص، من الآية (3)، قرأ عيسى وأبو السمال: {وَلَاتَ حِينُ مَنَاص} برفع (الحين) على أنه اسم (لات)، والخبر محذوف؛ والتّقدير: ولات حينُ مناص كائنًا لهم. مختصر في شواذ القرآن ص 129.

(44) ينظر: الكتاب 57/1، 58.

(45) ينظر: التذييل والتكميل 4/٢٨٩-٢٩٣

(46) ينظر: معاني القرآن للأخفش ص 273.

(47) ينظر: معاني القرآن للفراء 397/2.

(48) ينظر: الكشاف ص 918، والمفصل ص 82.

(49) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 312/2.

(50) ينظر: شرح التسهيل 357/1.

(51) ينظر: مغني اللبيب 335/1، وهمع الهوامع 402/1.

(52) ينظر: التذييل والتكميل 293/4.

(53) ينظر: الكتاب ٣٧٥/٢.

(54) ينظر: السابق ١٠٥/١.

(55) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٤/٦-٣٥٥.

(56) ينظر: شرح السيرافي 422/1، والارتشاف 2174، والمساعد 424/1.

(57) ينظر: شرح السيرافي 422/1.

(58) ينظر: الكتاب 105/1، وشرح السيرافي 422/1، والارتشاف 2174، والمساعد 424/1.

(59) ينظر: شرح السيرافي 422/1، شرح التسهيل 147.

(60) الكتاب 19/2.

(61) السابق 83/1.

(62) السابق 376/1.

(63) تمهيد القواعد ص 1709.

(64) ينظر: الكتاب ٣٧٣/١ -٣٧٤.

(65) السابق ٣٧٧/١.

(66) ينظر: التذييل والتكميل ٣٩/٩.

(67) ينظر: السابق ٧٩/٤.

(68) ينظر: الكتاب ٣٧٤/١، والأصول في النحو١٦٥/١، وشرح الكافية للرضي٢٠١/١، والتذييل والتكميل ٣٩/٩.

(69) ينظر: تهذيب اللغة١٩٩/٥، مادة (وحد)، والصحاح٥٤٧/٢، مادة (وحد).

(70) ينظر: التذييل والتكميل ٣٧/٩.

(71) ينظر: التذييل والتكميل٣٩/٩، والارتشاف١٥٦٨/٣.

(72) ينظر: الكتاب ٣٧٧/١، والتذييل والتكميل ٣٩/٩.

(73) ينظر: التذييل والتكميل ٣٩/٩، والارتشاف ١٥٦٨/٣.

(74) ينظر: التذييل والتكميل ٣٧/٩.

(75) ينظر: المقتضب٢٣٩/٣.

(76) ينظر: شرح الكافية٢٠/٢، والارتشاف١٥٦٨/٣.

(77) ينظر: التذييل والتكميل ٧٩/٤.

(78) ينظر: المقاصد الشافية٢٦/٢.

(79) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 269/2.

(80) ينظر: التذييل والتكميل٨٧/٤، والارتشاف 1136/٣.

(81) ينظر: الكتاب 122/2.

(82) البيت من الطويل، وهو للعين المنقري في الكتاب 32/3، والرد على النحاة ص 124.

والشاهد فيه قوله: (وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا)، حيث جاء الحال من النكرة بدون مسوغ.

(83) ينظر: التذييل والتكميل 60/9.

(84) ينظر: المقتضب 286/4، 290.

(85) ينظر: المفصل ص 83.

(86) ينظر: شرح التسهيل 247/2.

(87) ينظر: أوضح المسالك 270/2، 271، والبسيط 723/2، والملخص ص 391.

(88) ينظر مذهبهما في: الكتاب 122/2.

(89) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 108/3.

(90) ينظر: نتائج الفكر ص 182.

(91) ينظر: التذييل والتكميل 60/9.

(92) ينظر: الكتاب 21/2.

(93) السابق 112/2.

(94) ينظر القولين في: الكتاب 112/2.

(95) السابق 224/4.

(96) ينظر: التذييل والتكميل 120/11، كما قال في ارتشاف الضرب 441/2: "وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد".

(97) ينظر: الإنصاف 307/1.

(98) ينظر: شرح الجمل 488/1.

(99) ينظر: شرح المفصل 10/1، 14.

(100) ينظر: رصف المباني ص 388، وائتلاف النصرة ص 143.

(101) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 478/2.

(102) ينظر: المقتصد 854/2.

(103) ينظر: شرح التسهيل 3/3.

(104) سورة التوبة، من الآية (108).

(105) سورة الجمعة، من الآية (9).

(106) ينظر الحديث في: صحيح البخاري 170/4.

(107) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 86، وشرح عمدة الحافظ ص 264.

والشاهد فيه قوله: (من حجج ومن دهر) حيث استعمل (مِن) لابتداء الغاية الزمانية.

(108) الكتاب ٦٧/1.

(109) الرجز للعجاج في ديوانه 243/1، والكتاب 437/1، ولبكير بن عبدالربعي في شرح شواهد المغني 434/1.

والشاهد فيه قوله: (المرملِ) حيث جرَّه لمجاورته (العنكبوت) المجرور، والقياس النصب؛ لأنه صفة لـ (غزل).

(110) الكتاب ٤٣٧/1.

(111) البيت بلا نسبة في تهذيب اللغة 198/3، والمخصص 142/5. والشاهد فيه: تذكير العنكبوت.

(112) ينظر: التذييل والتكميل 246/12، 247.

(113) السابق 248/12.

(114) ينظر: الكتاب ٤٣٧/1.

(115) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ص 75.

(116) ينظر: المقتضب 73/4.

(117) ينظر: شرح التسهيل 169/3.

(118) ينظر: إملاء ما من به الرحمن 209/1، وشرح شذور الذهب ص 77، والضرائر للألوسي ص 256.

(119) ينظر: التذييل والتكميل 248/12.

(120) ينظر: الصحاح١٨٨/١ مادة (عكب).

(121) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب 382/2، وشرح عمدة الحافظ ص ٤66.

آبك أي: ويلك. لسان العرب 190/1، مادة (أوب).

أيَّ: أصل التأييه دعاء الأبل، يقال: أيهت بفلان: إذا دعوته وناديته. لسان العرب 207/1، مادة (أي).

مصدَّر: الشديد الصدر. الصحاح 399/2، مادة (صدر). الجِلَّة: المسان. لسان العرب 182/3، مادة (جلل).

جأب: الجأب: الغليظ من حُمُرِ الوحش. الصحاح 148/1، مادة (جأب).

حَشْوَر: العظيم البطن، وقيل: المنتفخ الجنبين. لسان العرب 129/4، مادة (حشر).

والشاهد فيه قوله: (بي أو مصدر) حيث عطف "مصدر" على الضمير المجرور "بي" بحرف العطف (أو) بدون إعادة الجار.

(122) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب 392/2، وشرح المفصل، لابن يعيش 78/3.

والشاهد فيه قوله: (فما بك والأيامِ) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجارّ.

(123) الكتاب 381/2-383.

(124) سورة البقرة، من الآية (217).

(125) سورة النساء، من الآية (1) على قراءة حمزة بالجر، بينما قرأ الباقون بالنصب. ينظر: الحجة في علل القراءات السبع 335/2، والنشر في القراءات العشر 247/2.

(126) حكاه قطرب عن العرب. ينظر: شرح الكافية الشافية 561/2، وأوضح المسالك 348/3.

(127) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٨٢، والإنصاف٢/٤٢٢.

والشاهد فيه قوله: (والأرض) حيث عطفه على الضمير المجرور في (بينها) من غير إعادة الجارّ.

(128) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

(129) سورة فصلت، من الآية (١١).

(130) سورة الأنعام، من الآية (٦٤).

(131) سورة الحجر، من الآية (٢٠).

(132) سورة النساء، من الآية (١٢٧).

(133) ينظر: التذييل والتكميل 13/١٧٤ -176.

(134) ينظر: الكتاب 281/2، والأصول في النحو 79/2، والإنصاف 379/2.

(135) ينظر: شرح كتاب سيبويه 145/3.

(136) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع 335/2.

(137) ينظر: اللمع ص 157.

(138) ينظر: التذييل والتكميل 172/13، وشرح الكافية، للرضي 320/1.

(139) ينظر: التذييل والتكميل 172/13، وارتشاف الضرب 658/2.

(140) ينظر: شرح الكافية، للرضي 320/1.

(141) السابق.

(142) ينظر: شرح التسهيل 230/3، وأوضح المسالك 348/3.

(143) ينظر: أوضح المسالك 348/3.

(144) ينظر: شرح التسهيل 230/3، وشرح الكافية الشافية 561/2.

(145) ينظر: أوضح المسالك 348/3.

(146) ينظر: معاني القرآن، للفراء 290/1، 86/2، والإنصاف 379/2، وشرح التسهيل 230/3.

(147) ينظر: التذييل والتكميل ١٣/١٧٤.

(148) السابق ١٣/١٧٦.

(149) ينظر: شرح الكافية 1 / 320 – 321.

(150) سورة الحج، من الآية (٢٥).

(151) ينظر: الحجة 129/3.

(152) ذكره الرازي في مفاتيح الغيب 390/6.

(153) ينظر: التحرير والتنوير 330/2.

(154) سورة الفتح، من الآية (٢٥).

(155) سورة الأنفال، من الآية (٣٤).

(156) ينظر: جامع البيان 300/4.

(157) ينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل العقلي ص376.

(158) ينظر: المقاصد الشافية٣/٥٥٨.

(159) سورة البقرة، من الآية (١٠٦).

(160) ينظر: البحر المحيط 1/ 514.

(161) سورة البقرة، من الآية (٢٠٠).

(162) ينظر: البحر المحيط 2/ 112.

(163) سورة الأنعام، من الآية (80)، قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون، والباقون بتشديدها. التيسير في القراءات السبع 104/1.

(164) سورة الحجر، من الآية (54)، قرأ ابن كثير ونافع {تبشرون} كسرا غير أن ابن كثير شدد النون وخففها نافع، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي {فبم تبشرون} بفتح النون نصبا. السبعة في القراءات 367/1.

(165) ينظر: الكتاب 520/3، وشرح أبيات سيبويه 304/2.

والشاهد فيه قوله: (فليني)، والأصل: فلينني، فحذف نون النسوة على رأي سيبويه.

(166) ينظر: الكتاب 519/3.

(167) البيت من الطويل قاله أبو طالب عم النبي صلّى الله عليه وسلّم من قصيدة في الديوان ص 127، وخزانة الأدب: 2/ 59. والشاهد فيه قوله: (ستحتلبوها) حيث حذفت نونه دون ناصب أو جازم وهذا نادر.

(168) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل 53/1، والخصائص 388/1، وهمع الهوامع 202/1. والشاهد فيه قوله: (وتبيتي) حيث حذفت نونه دون ناصب أو جازم وهذا نادر.

(169) التذييل والتكميل 194/1، 195.

(170) سورة الأعراف، من الآية (150).

(171) سورة الزمر، من الآية (64)، "قرأ ابن عامر: {تأمرونني} بنونين على الأصل فلم يدغم ولم يحذف ...، وقرأ الباقون {تأمرونّي}

بالتشديد". حجة القراءات 625/1.

(172) ينظر: الأصول في النحو 201/2.

(173) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 55/1.

(174) ينظر: أوضح المسالك 100/1.

(175) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 97/1، 98.

(176) سـورة البقرة، من الآية (67)، "قرأ أبو عمرو بسـكون الراء وروى عن الدوري عنه اختلاس الحركة والباقون بالحركة الكاملة والحركة رفعة". المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر 44/1.

(177) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 55/1.

(178) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ص 235.

(179) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع 494/2، 495.

(180) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 643/2.

(181) ينظر: التذييل والتكميل 194/1، 195.

(182) الرجز لحميد الأرقط في ال درر207/1. والشاهد: (قدي) حيث حذف نون الوقاية دون أن تجتمع مع نون الإعراب.

(183) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب 100/4، 105، وشرح شواهد الإيضاح ص 211.

والشاهد: (إنِي) حيث حذف نون الوقاية دون أن تجتمع مع نون الإعراب.

(184) ينظر: ضرائر الشعر ص 109، وشرح جمل الزجاجي 594/2.

(185) ينظر: أمالي ابن الحاجب 701/2.

(186) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه 290/2، والكتاب 153/2، وتلخيص الشواهد ص 252.

والشاهد فيه قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث يرى سيبويه زيادة (كان)، فيه.

(187) ينظر: الكتاب 153/2.

(188) ينظر: التذييل والتكميل 4/٢١٨.

(189) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه 2/ 260، وخزانة الأدب 9/ 222وشرح شواهد الشافية ص46. وليس في البيت شاهد نحوي إلا أن أبا حيان يستدل به على أن الشاعر يصف حالا ماضية.

(190) التذييل والتكميل 221/4.

(191) ينظر: المقتضب٤/١١٦. يقول المبرد: "وتأويل هذا سقوط (كان) على وجيران لنا كرام في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أن خبر كان لنا فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا" .

(192) ينظر: شرح أبيات سيبويه١٢٦.

(193) ينظر: شرح الكافية٢/٢٩٤

(194) ينظر: أوضح المسالك١/٢٥٨

(195) ينظر: البسيط٢/٧٤١، والانتصار١٤٠، والمسائل البصريات٢/٨٧٥.

(196) ينظر: خزانة الأدب٩/٢١٧.

(197) السابق٩/٢١٧.

(198) ينظر: الكتاب 153/2.

(199) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 33/2.

(200) ينظر: المسائل البصريات 875/2، 876.

(201) ينظر: شرح الكتاب٢/٤٧٩.

(202) ينظر: التذييل والتكميل 22٠/4.

(203) ينظر: المسائل البصريات٢/٨٧٥، والإفصاح٣٥٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٤-٩.

(204) ينظر: خزانة الأدب ٩/٢٢٠.

(205) المرجع السابق.

(206) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/٤٧٩.

(207) ينظر: الكتاب 153/2.

(208) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/٤٧٩، وشرح التسهيل١/٣٦٠، والمقاصد الشافية٢/١٩٦.

(209) ينظر: الكتاب ١/٧٣.

(210) جعل المبرد (زيدا) اسم إن (ومن أفضلهم) خبر كان، واسم كان مضمر منها، وكان واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن، وهذا يؤدي إلى جعل الخبر جملة مقدما في إن وهذا لا يجيزه أحد. ينظر: شرح الكافية للرضي٤/١٩١، والتذييل والتكميل ٤/١٣٤.

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

e-ISSN: 1658 – 7472 Vol. 8 Issue No.: 32 December 2022

Kingdom Saudi Arabia
Ministry of Education

Al Baha University

University Vice Presidency for Postgraduate Studies and Scientific Research

Al Baha University Journal for Humanities

Published by Al-Baha University
Periodical - Scientific - Refereed

Vision: To be a scientific journal characterized by publishing scientific research that serves the goals of comprehensive development in the Kingdom of Saudi Arabia; serving original scientific research nationally and internationally; contributing to the development of research capabilities of university members and the like inside and outside the university as well as the country.

Mission: Activating the university's role in raising the level of research performance of its employees to serve the university's goals, achieve the desired development goals, and increase constructive interaction with local, regional, and global community institutions.

Chairman of the Editorial Board:

Prof. Saeed ibn Ahmed Eidan Al-Zahran

Deputy Chairman of the Editorial Board:

Prof. Mohammad Hasan Zahir Al Shihri

Director of the Editorial Board:

Dr. Yahya Saleh Hasan Dahāmi, Associate Professor

Members of the Editorial Board:

Prof. Fahad Mohammad Al Harithi

Dr. Ahmad Mohammad Al Fagaih, Associate Professor

Dr. Abdullah ibn Zahir Al Thagafi

e-ISSN: 1658 – 7472

PO Box: 1988
Tel: 00966 17 7274111/ 00966 17:7250341
Ext: 1314
Email: buj@bu.edu.sa
Website: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

Contents

Introduction to the journal ....

Editorial Board of Al Baha University Journal for Human Sciences ....

Contents ……

The Degree of Awareness of the Effects of the Saudi youth's use of social media and Ways to Confront: a descriptive study applied to a sample of Saudi youth in the city of Riyadh 630 – 657

Norah Shareh Al-Otaibi

Resemblance between the verses of the Battle of Badr and Uhud 658 - 691

Abdullah Mohammad alaskar

ABDULRAHMAN BIN SULIMAN IBN ALGHASSIL and His narrations in SAHIH AL-BUKHARI, an applied study 692 - 735

ALHARBI, JAMILAH MANEA `E

The Divine Directives of the Honorable Companions as in Surat Al-Tawbah: an Objective Study 736 - 761

Hassan Muhammad Ali Al-Ayoub Asiri

Abu Hayyan's Grammatical Comments on Sibawayh's Views in the Book 'Appendix and Complementation in explaining the Facilitation (Al Tasshil): a Study and Evaluation 762 - 807

Saud Ali Atiyyah Al-Khazmari Al-zahrani

The Harmful Animal between the Mountainous Nature and the Legitimate View: the Baboons as a Model 808- 826

1. Saeed Ahmed Al-Aidan Al-Zahrani, 2. Ghanem Mohammed Abdullah Al-Ghamdi

The sayings approved by the Holy Quran, their Relations with the former divine teachings, and their Significance on Provisions (interpersonal relations and family provisions 827- 882

Waleed Abdul Mohsen Ahmed Al-Omari

Investigating Problems of Stress Placement on Compounds Words Encountered in Communication by some Students at Al Baha University in Saudi Arabia (English) 883 - 900

Ibrahim Abdalla Ahmed Abker

Al-Baha University

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Google Scholar

Academia.edu

Published by Al Baha University

e-ISSN: 1658 – 7472 | Vol. 8 | Issue No.: 32 | December 2022

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs